جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم اقتصاديات المال والإعمال

دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على الاقتصاد الأردني

2002-2014

The Role of the Jordanian European Agreement On The Jordanian Economy

2002-2014

إعداد

وسام سليم جرار

إشراف

الدكتور علي مصطفى القضاة

2015

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم اقتصاديات المال والإعمال

دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على الاقتصاد الأردني

2002-2014

The Role of the Jordanian European Agreement On The Jordanian Economy

2002-2014

إعداد

وسام سليم جرار

إشراف

الدكتور علي مصطفى القضاة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي

عمادة الدراسات العليا

جامعة ال البيت

(2016-2015)

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا وسام سليم جرار أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات ، أو المنظمات ، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : وسام سليم جرار

التوقيع :

التاريخ : 2015/12/30

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: وسام سليم جرار **الرقم الجامعي:1320512005**

التخصص: اقتصاديات المال والأعمال **الكليّة : إدارة المال والأعمال**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها سارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي الموسومة بـ:

دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على الاقتصاد الأردني

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلميّة المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلميّة ، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلّة من رسائل أو أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أيّة منشورات علميّة تمّ نشرها أو تخزينها في أيّة وسيلة إعلاميّة ، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمّل المسؤوليّة بأنواعها كافة فيما لو تبيّن غير ذلك ، بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلميّة التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرّج مني بعد صدورها من غير أن يكون لي أيّ حق في التظلّم أو الاعتراض أو الطعن بأيّة صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

الطالب:.....

التوقيع .....

التاريخ / / 2016

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة آل البيت

عمادة الدّراسات العليا

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها :-

(دوراتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على الاقتصاد الأردني)

وأجيزت بتاريخ: / /2015

إعداد

وسام سليم جرار

المشرف

الدكتور : علي مصطفى القضاة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور: علي مصطفى القضاة	(رئيساً) ومشرفاً	.....
الدكتور: إبراهيم البطاينة	عضواً	.....
الدكتور: زكريا الشطناوي	عضواً	.....
الدكتور: تركي مجحم الفواز	عضواً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

أقدم حصيلة هذا الجهد المتواضع ،

الى من أقف خاشعا أمامه دائما لخالقي.

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم والدي العزيز.

إلي من جعل الله الجنة تحت إقدامها والى النور المضيء لحياتي أمي .

إلى الشاطئ الذي أرسو اليه بعد الابحار أخواني.

إلى القمر الذي يضيء دنياي بعد الظلام أخواتي .

إلى من أناروا طريقي ------- أساتذتي الأعزاء.

إلى بصيص الأمل الذي يبزغ مع كل فجر جديد رفيقة دربي .

أُهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

وسام سليم جرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

قال تعالى (قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ**)**[سورة البقرة: 32]

وقال تعالى (رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ**)** [سورة هود: 19]

لله أولاً

أتقدم بالشكر والتقدير والامتنان الى الدكتور علي مصطفى القضاه لإشرافه على رسالتي وما قدمه لي من التوجيهات وما بذله من الجهد لإتمام هذه الرسالة .

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر الى الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة.

إلى الدكتور حسين الزيود الذي لم يبخل بعلمه أو كتبه.

إلى الدكتور تركي الفواز الذي ساعدني على اتمام هذا العمل.

إلى كل من ساعدني من قريب وبعيد في إنجاز هذا العمل.

الباحث

وسام سليم جرار

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
التفويض	ج
اقرار والتزام بقوانين الجامعة	د
قرارلجنة المناقشة	ه
الاهداء	و
شكر وتقدير	ز
قائمة المحتويات	ح
قائمة الجداول	ك
قائمة الملاحق	ك
قائمة الأشكال	ل
ملخص بالغة العربية	س
ملخص بالغة الانجليزية	ع
الفصل الاول : الاطار العام للدراسة والدراسات السابقة	
المقدمة	2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
أهمية الدراسة	3
مشكلة الدراسة	3
أسئلة الدراسة	4
حدود الدراسة	4
أهداف الدراسة	4
التعريفات الاجرائية	5
الدراسات السابقة	6
منهجية الدراسة	13
ما يميز الدراسة	14
الفصل الثاني:الاطار النظري	
تمهيد	16
المبحث الاول : التجارة الخارجية نشأتها و أسباب قيامها و أهميتها	16
المطلب الأول :نشأة التجارة الخارجية	16
المطلب الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية	17

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث : أهمية التجارة الخارجية	18
المطلب الرابع : مفهوم التعاون الاقتصادي الدولي	18
المبحث الثاني : الاتفاقيات التجارية نشأتها أنواعهاومبرراتها وأثارها الاقتصادية	19
المطلب الأول : نشأة الاتفاقيات التجارية	20
المطلب الثاني : أنواع الاتفاقيات التجارية	21
المطلب الثالث :مبررات الاتفاقيات التجارية	22
المطلب الرابع : الاثار الاقتصادية للأتفاقيات التجارية	23
المطلب الخامس : تأثير الاتفاقيات التجارية على القطاعات الأنتاجية	24
المطلب السادس : الاتفاقيات التجارية الأردنية	26
الفصل الثالث	
تمهيد : دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على الاقتصاد الأردني	32
الميزان التجاري	51
الفصل الرابع : النتائج والتوصيات	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
النتائج	54
التوصيات	55
المراجع باللغة العربية	56
المراجع باللغة الانجليزية	60

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي مقارنة مع الصادرات الإجمالية للأعوام 1990 – 2014	33
2	المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي مقارنة مع المستوردات الإجمالية للأعوام 1990 – 2014	40
3	التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي مقارنة مع التجارة الخارجية الإجمالية الاردنية منذ عام 1990م حتى عام 2014	47
4	الميزان التجاري الأردني الأوروبي والميزان التجاري الأردني للفترة 1990-2014	50
5	التركيب السلعي للمستوردات من الاتحاد الأوروبي حسب الاغراض الاقتصادية	52

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس الشراكة فيما بين المجموعات الأوروبية والدول الأعضاء فيها ، من جهة واحدة ، والمملكة الأردنية الهاشمية ، من جهة اخرى	61
2	العلاقات الاقتصادية الأردنية الأوروبية	62

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي مقارنة مع الصادرات الإجمالية للأعوام 1990 – 2014	35
2	معدل نمو الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي مقارنة مع معدل نمو الصادرات الإجمالية للأعوام 1990 – 2014	36
3	الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي مقارنة مع الصادرات الإجمالية للعام 1990	37
4	الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي مقارنة مع الصادرات الإجمالية للعام 1997	37
5	الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي مقارنة مع الصادرات الإجمالية للعام 2001	38
6	الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي مقارنة مع الصادرات الإجمالية للعام 2004	38
7	الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي مقارنة مع الصادرات الإجمالية للعام 2011	39
8	الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي مقارنة مع الصادرات الإجمالية للعام 2014	39
9	المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي مقارنة مع المستوردات الإجمالية للأعوام 1990 – 2014	42
10	معدل نمو المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي مقارنة مع معدل نمو المستوردات الإجمالية للأعوام 1990 – 2014	43

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11	**المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي مقارنة بالواردات الإجمالية لعام 1990**	44
12	**المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي مقارنة بالواردات الإجمالية لعام 1997**	44
13	**المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي مقارنة بالواردات الإجمالية لعام 2001**	45
14	**المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي مقارنة بالواردات الإجمالية لعام 2004**	45
15	**المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي مقارنة بالواردات الإجمالية لعام 2011**	46
16	**المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي مقارنة بالواردات الإجمالية لعام 2014**	46

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على الاقتصاد الأردني

إعداد

وسام سليم جرار

إشراف

الدكتور علي مصطفى القضاة

الملخص

هدفت هذه الدراسة للوقوف على دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على الاقتصاد الأردني ممثلاً بالصادرات والمستوردات والميزان التجاري ، وقد استخدمت هذه الدراسة منهج التحليل الوصفي لإيضاح دوراتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على الاقتصاد الأردني خلال الفترة الزمنية 1990 - 2014 ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاتفاقية أدت إلى زيادة بصورة كبيرة في المستوردات مقارنة بالصادرات قبل توقيع الاتفاقية ، حيث كانت الصادرات الأردنية للاتحاد الأوروبي عام 1990 نحو (22) مليون دينار، وأصبحت عام 2014 نحو (342) مليون دينار. وأما بالنسبة للمستوردات فقد ازدادت أيضاً بصورة كبيره حيث بلغت عام 2014 نحو (3،181) مليون دينار مقارنة للعام 1990 ، حيث بلغت حينها نحو (531) مليون دينار نتيجة شراء مستوردات ومعدات لتنمية الناتج المحلي ، كما تعاظم العجز في الميزان التجاري الأردني الأوروبي ليصل إلى (20%) عام 2014 مقارنة بالعام 2004 التي كانت وقتها (10%). ولقد توصلت الدراسة الى ان اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ساهمت في تحسين العملية الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي ، عن طريق استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة التي تساهم في العملية الانتاجية. وقد أوصت الدراسة بإعادة التفاوض بشأن بعض شروط اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية والتي تحد من قدرة السلع الأردنية من الوصول الى الأسواق الأوروبية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Role of the Jordanian European Partnership Agreement in the Jordanian Economy

Abstract

This study aimed to determine the role of the partnership agreement in the Jordanian economy specifically with regard to exports، imports، and trade balance. The study used a methodology descriptive analysis to clarify the role of the Euro-Jordanian Partnership Agreement in the Jordanian economy، during the time period 2014 – 1990. The study found that the agreement led to a dramatic increase in exports compared to the years prior to the agreement، where in 1990 exports stood around at (22) million JOD and reaching around (342) million JOD in 2014. As for imports، levels also increased significantly، reaching around (3،181) million JOD in 2014، compared to 1990's around (531) million JOD as a result of the purchase of imports and equipment for the development of the gross domestic product. In all، the ten years under this study showed a 20% rise in the trade deficit of Jordan leading to a general consensus that the agreement improve the production process and gross domestic product.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة :

لقد أسهمت الاتفاقيات التجارية وتحرير التجارة الدولية والإقليمية في زيادة درجة التفاعل بين دول العالم ، وأدت إلى تعاظم حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول ، مما ضاعف من تأثيرها على المناحي الاقتصادية المختلفة لهذه الدول ، وبخاصة ما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي.

وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي من الدول الغنية ذات الدخل المرتفع على مستوى الأفراد وتتمتع بسوق واسع يضم ما يزيد على (502) مليون مستهلك حتى عام 2013 ، حيث نجحت هذه الدول برفع مستوى المعيشة للإفراد من خلال نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة ، ومن ثم الإنتقال إلى تجربة التكامل الاقتصادي الكامل وطرح العملة الموحدة "اليورو" للتداول . ويمتاز السوق الأوروبي بإتساع مدى حرية تنقل البضائع والخدمات والأشخاص بين الدول الأعضاء ، ففي السوق الموحد يمكن للمنتجات المصنعة في أية دولة عضو أو مستوردة لأية دولة عضو التنقل الحر بدون أية معوقات .

لقد حظيت التجارة بين الأردن والاتحاد الأوروبي باهتمام خاص وكبير خصوصا في العقدين الأخيرين وذلك لما يوفره من مزايا ومنافع إقتصادية كبيرة سواء بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي أو الأردن حيث تهتم الأردن بجذب الإستثمارات الأجنبية إليها باعتبارها من الدول الجاذبة للإستثمار الأجنبي ، وتأكد ذلك عبر تسابق العديد من الدول وبالأخص الدول النامية من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) .
وتحرير إقتصادياتها والالتزام بمختلف الحلول الكفيلة بتقليل فجوة النمو بينها وبين الدول المتقدمة والسعي نحو تجسيد المناخ الملائم لتسهيل عملية التبادل الخارجي من أجل تحفيز نموها الاقتصادي إذا ما أحسنت هذه الدول اختيار مشروعاتها ، واختيار شركائها الأجانب وقد جاءت اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية لفتح أسواق جديدة للمنتجات الأردنية مما يعزز دور التجارة الخارجية.

وعليه ، فإن هذه الدّراسة تحاول التعرّف على دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية في الإقتصاد الأردني ممثلا في الصادرات والمستوردات والميزان التجاري الأردني للفترة الواقعة ما بين عاميّ 2002 و 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة :-

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أنها تعتبر إحدى الدراسات الاقتصادية الحديثة التي تتطرق إلى موضوع هام وحيوي حيث يتوقع من اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية أن يكون لها دوراً إيجابياً على الإقتصاد الأردني ممثلاً بالصادرات والمستوردات والميزان التجاري الأردني الأوروبي. ولقد اكتسبت هذه الدراسة أهمية خاصة نظراً للتحولات والتغيرات التي شهدتها الساحة الأردنية خلال فترة الدراسة من تغيرات مطالبة بالتنمية الاقتصادية حيث تبنت الحكومة الأردنية منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي عدداً من برامج التصحيح الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الإقتصاد الأردني في نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين تبعها الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية عام 2001 وبرنامج تصحيح إقتصادي من العام 2012 الى العام 2015 والوصول إلى نتائج وتوصيات من شأنها تعزيز وتحسين دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية في تحسين الإقتصاد الأردني.

مشكلة الدراسة : -

تعتبر تنمية التجارة بين الأردن والاتحاد الأوروبي من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي بين الأردن من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى ولقد إتخذت بهذا الخصوص عدداً من المبادرات العملية لتنمية التجارة ومنها اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي. وتتجسد مشكلة الدراسة في الوقوف على دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على الإقتصاد الأردني ممثلا في الصادرات والمستوردات والميزان التجاري الأردني الأوروبي للفترة 2002 -2014 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسئلة الدراسة : -

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية :

1- ما دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية في زيادة حجم الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي ؟
2- ما دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية في تقليل حجم المستوردات من دول الاتحاد الأوروبي ؟
3- ما دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية في الميزان التجاري الأردني الأوروبي ؟

حدود الدراسة : -

تحدد المدة المكانية لهذه الدراسة في المملكة الأردنية الهاشمية وتحدد المدة الزمنية للدراسة بالفترة التي وقعت فيها اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي 2002- 2014 حيث وقعت هذه الاتفاقية في 1997\11\24 وأصبحت نافذة لبعض البنود في 2002\5\1 وشاملة لجميع بنود الاتفاقية في2004\4\1 لذا جاءت هذه الدراسة محددة لهذه الفترة. كما أنه تم الإنتهاء من الدراسة في نهاية الفصل الدراسي الاول من العام الجامعي 2015 - 2016.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1- التعرف على دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية في زيادة حجم الصادرات الأردنية.
2- التعرف على دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية في تقليل حجم المستوردات من الاتحاد الأوروبي.
3- التعرف على دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية في زيادة العجز في الميزان التجاري الأردني الأوروبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريفات ألإجرائية :-

التجارة الخارجية :- بأنها مجموعة الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة ، أو المعاملات التجارية الدولية الشاملة لانتقال السلع والإفراد ورؤوس الأموال والتي تنشأ بين أفراد أو مؤسسات يقيمون في وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجة ممكنة (المؤسسات العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، 2013) .

الاتفاقية التجارية :- هي اتفاقية تتم بين بلدين أو أكثر هدفها تبادل السلع التجارية بين البلدين والعمل على التحالف التجاري بين البلدين . (عبد الخالق ، 2009)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة : -

لقد تم الرجوع إلى عدد كبير من الدراسات ذات الصلة وقد تم الاستفادة منها في صياغة منهج الدراسة وتحليلها .

أولا : الدراسات باللغة العربية

1- دراسة بني هاني ، (1998) بعنوان :- اتفاقية المشاركة الأردنية الأوروبية وآثارها المحتملة على القطاع التصديري.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وضع اتفاقيات المشاركة في الفكر التكاملي الاقتصادي وتحليل إتفاقيات التعاون الثنائية بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي وأثر ها على التعاون التجاري بينهما من (1977 ، 1997) ، وقد توصلت هده الدراسة إلى أن رفع الحماية الجمركية من قبل الأردن من شأنه أن يخلق تميزاً لصالح الاتحاد الأوروبي وأن الاتفاقية لا تحقق منفعة للأردن في الوقت القريب.

2- دراسة فرج (2005) بعنوان :- السياسات الأوروبية المشتركة تجاه الشرق الأوسط اتفاقية برشلونة.

هدفت هذه الدراسة البحث في تعاظم أهمية الاتحاد الأوروبي عالميا وأسباب توجهه إلى الشرق الأوسط لفتح أبواب التجاره معه والأسس النظرية التي بني عليها وما الفوارق والاختلافات التي تميزه عن غيره ومتى بدأت هذه الوحدة وكيفية نجاحها رغم إختلاف اللغة فيما بينهما وما هي الشراكة الاورومتوسطيه والتعرف على السياسة الخارجية لهذا الاتحاد والوقوف على مراحله التاريخية والوقوف على بنيان تأسيسه .وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الوحدة تعود إلى قرون سابقة عديدة من خلال المحاولات السلمية أو العسكرية التي هدفت إلى توحيد أوروبا وعندما بدأ التفكير في ذلك ، وقد أخذت الفكرة وقتها حتى تبلورت في أذهان رجال القانون والسياسة قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي قائم بذاته .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- دراسة ، الهنداوي (2005) بعنوان :- بحث أثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي .

هدفت هذه الدراسة للبحث في أثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية وعلى الرغم من مرور ثلاث سنوات على دخول الأردن اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية إلا أنها لم تسهم في دخول المنتجات الأردنية إلى الأسواق الأوروبية بالشكل المطلوب.

فما تزال الصادرات الأردنية إلى الأسواق الأوروبية متواضعة جدا مقابل ارتفاع ملحوظ في حجم المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الصادرات الأردنية تراجعت بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بدلاً من أن ترتفع ، حيث كانت الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي عام 1997 أعلى مما وصلت إليه في السنوات اللاحقة لتطبيق الاتفاقية .

7- في دراسة أبو شمالة (2006) بعنوان: (دور المعونات الأجنبية في تحقيق التنمية وإعادة البناء للإقتصاد الوطني الفلسطيني)

هدفت هذه الدراسة إلى تصميم مدى قدرة المعونات الأجنبية على معالجة الاختلالات القائمة في قطاعات الإقتصاد الفلسطيني ومدة كفايتها ، وتوصّلت الدّراسة إلى أن المعونات الأجنبية تلعب دوراً هامّاً في دفع التنمية الاقتصادية في الدّول المستقبليّة ، ومن محدداتها ؛ إضافة مدى وجود توجّه حقيقيّ لدى البلد المتلقي للتنمية الاقتصادية ، بما يقتضيه ذلك من الاستغلال الأمثل لكافّة الموارد المتاحة.

6- دراسة الزيدي (2007) بعنوان : أثر تحرير التجارة على الصادرات الأردنية (1980-2005)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تحرير التجارة على الصادرات الأردنية خلال الفترة (1980-2005) وتكونت عينة الدراسة من ثلاثة شركاء تجاريين للأردن (الشريك الامريكي ، الشريك العربي ، الشريك الأوروبي) حيث يشكلون أكثر من (65%) من التجارة الخارجية الأردنية. أستخدم الباحث نموذج الإنحدار الذاتي المتجه (VAR) على البيانات السنوية .وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها أن جميع المتغيرات (شرط التبادل التجاري ، درجة الإنفتاح الاقتصادي ، الإستثمار الأجنبي المباشر ، الناتج المحلي الإجمالي للشريك التجاري ، الناتج المحلي الإجمالي) مستقرة من الدرجة الأولى بعد أخذ الفرق الأول بينما هي غير مستقرة بمستوياتها كما تبين وجود علاقة سببية بين الصادرات ودرجة الإنفتاح الاقتصادي كمؤشر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتحرير التجارة وهي علاقة أحادية .كما أظهرت أن هنالك تأثير لدرجة الإنفتاح الاقتصادي كمؤشر لتحرير التجارة على قطاع الصادرات فتحرير التجارة من شأنه أن يحقق مزايا تنافسية للصناعة الأردنية من خلال الاندماج والتكامل والتعاون الفني والتقني في رفع كفاءة الإنتاج ، والعمل على إستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج والتسويق والترويج.

8- دراسة التميمي (2008) بعنوان : (أثر الموازنات والمنح الخارجيّة في رفد الموازنة العامّة الأردنية (1990-2006)

حيث تناول فيها الباحث مدى تطوّر المنح والمساعدات الخارجيّة الواردة للموازنة العامّة الأردنية للفترة من (1990-2006) وأثر ها على الموازنة العامّة).

وقد توصّلت إلى أن معدّل المساعدات والمنح الخارجيّة تؤثر على معدّل نمو الإيرادات المحليّة ، وعلى معدّل نمو النفقات العامّة ، فضلاً عن خفض عجز الموازنة العامّة للدولة.

9- دراسة المجالي (2010) بعنوان : (تأثير الصدمات الاقتصادية العالميّة على ميزان المدفوعات الأردني). (1980-2008)

حيث تناولت هذه الدّراسة ميزان المدفوعات وعلاقة مكوّناته بالصدمات الاقتصادية للفترة الواقعة ما بين عاميّ (1980 و 2008) ، التي نتجت عن الأزمات العالميّة ، وبشكل أساسي تأثير كل من سعر الصرف الحقيقي الفعّال ، وشروط التجارة ، وانخفاض معدّلات الفائدة العالميّة عن الفائدة المحليّة ، على مكوّنات ميزان المدفوعات.

وقد أفادت هذه الدّراسة أن ميزان المدفوعات الأردني يتأثر سلباً بصدمة سعر الصرف الحقيقي الفعّال في حساب رأس المال الحقيقي ، وإيجاباً في الحساب الجاري الحقيقي .

ويتأثر ميزان المدفوعات إيجاباً بصدمة انخفاض معدّل الفائدة العالمي عن معدّل الفائدة المحلي ، كما يتأثر إيجاباً بصدمة الأسعار العالميّة من خلال انخفاض قيم المستوردات.

وقد تبيّن التأثير السلبي للعجز المالي على ميزان المدفوعات من خلال زيادة العجز المالي الحقيقي على ميزان المدفوعات ، من خلال زيادة العجز في الحساب الجاري الحقيقي على المدى الطويل.

10- دراسة ، النعيمي (2014) بعنوان : دور الاتفاقية التجارية في تحسين التبادل التجاري بين الأردن والسعودية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعّرف على دور الاتفاقية التجارية بين الأردن والسعودية في تحسين التبادل التجاري بين البلدين ، واستخدمت هذه الدراسة منهج التحليل الوصفي وقد توصلت هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة إلى أن الاتفاقية التجارية بين الأردن والسعودية قامت بدور مهم في تحسين التبادل التجاري وفي تجاوز الصعوبات الاقتصادية وتسهيل حصول كل من إقتصاد البلدين على مستلزمات الإنتاج والسلع الإستهلاكية بشروط أفضل من تلك التي يمكن أن توفرها بنفسها.

كما عملت عوامل التقارب والتوافق بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية على تحقيق انسجاماً كبيراً جدا بين سياسات وتوجهات ومصالح كل من البلدين مما فرض بالنتيجة على المسؤولين في الدولتين الارتقاء بعلاقاتهما إلى مستوى تعاون إستراتيجي في المجال الاقتصادي .

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة توثيق أواصر العلاقات التجارية وزيادة الانسجام والتعاون بين الأردن والسعودية ، وتعزيز القواسم الاقتصادية المشتركة بينهما وبما يحقق مصلحة البلدين ، وبذل المزيد من الجهود لتحقيق التوازن في الميزان التجاري بين البلدين.

11- دراسة ، زغير (2015) بعنوان : أثر تنمية الصادرات على الميزان التجاري الأردني.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تنمية الصادرات على الميزان التجاري الأردني للفترة الزمنية (1990- 2013) استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضية الدراسة .وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لتنمية الصادرات على الميزان التجاري الأردني ، وذلك لأنها لم تنمو بالمعدلات المطلوبة. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة أنه يجب الاهتمام بالقطاع الخاص والقطاع الحكومي وتوجيه الدعم نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من المصادر الفعالة في تنمية الصادرات ، و إزالة العوائق التي تعرقل أداء هذه المشاريع.

ثانيا : - الدراسات الأجنبية

1-وفي دراسة قام بها تيبول وماوستر (Tebol & Moustier ،2001) بعنوان "المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في دول جنوب البحر الابيض المتوسط"

حيث هدفت الى دراسة العلاقة بين المساعدات الأجنبية والنمو الاقتصادي في دول جنوب البحر الابيض المتوسط للفترة (1960-1996) . ومن أجل تقدير هذه العلاقة إعتمدت الدراسة على نموذج قياسي قدر بطريقة المربعات الصغرى المعتادة حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توصلت الى ان المساعدات تؤثر على النمو الاقتصادي بطريقة غير مباشرة ، حيث تعتمد على المجالات التي توجه اليها سواء نحو دعم المدخرات او زيادة الإستثمارات وكذلك توصلت الدراسة الى ان تأثير المساعدات الأجنبية يعتمد على مدى استمرار تدفقها وكذلك بينت ان تقديم المساعدات يعتمد على العوامل السياسية .

2- دراسة (Younes، 2010)

The Contribution Of Trade To Growth Of The Arab Countries.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان إسهامات التجارة في نمو إقتصاد البلدان العربية ، وكذلك بيان التقييم فيما إذا كانت التجارة بين البلدان الأعضاء (التجارة بين البلدان) تسهم بشكل أكبر بنمو الناتج أكثر من البلدان غير الأعضاء في منطقة التجارة أي تجارة البلدان غير الداخلة في منطقة التجارة وقد شملت عينة الدراسة 13 بلداً عربياً ، واستخدم الباحث اختبارات غرانجر السببية من أجل الكشف عن علاقة النمو التجاري في البلدان العربية في عينته. كما تم تقدير التأثيرات الهامشية لبلدان منطقة التجارة والبلدان الغير منضمة إلى منطقة التجارة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية وذلك باستخدام نموذج النمو المعياري مع القوة التجارية للمتغيرات التي ركزت عليها الدراسة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أهمية التجارة المفتوحة لتحقيق النمو الاقتصادي ، كما أظهرت النتائج أن البلدان التي ترتبط بمناطق تجارية تشمل بلداناً أخرى لديها تأثير أقل على النمو الاقتصادي من البلدان الغير مشمولة في هذه المناطق التجارية بنسبة بلغت (17%) في الفترة الممتدة بين 1990-2007. ومع إضافه تجارة البلدان العربية والأوروبية كمتغير لنموذج تقدير الإسهامات المختلفة لهذه الأنواع الثلاث للتجارة على نمو البلدان العربية الثلاثة عشر المذكورة في عينة الدراسة في نفس الفترة أظهرت نتائج الدراسة أن التجارة بين البلدان كان لها تأثير على نمو مخرجاتها لرأس المال أكثر من البلدان الغير مشمولة في هذه المنطقة والتجارة العربية الأوروبية وبنسبة بلغت (9%).

3- دراسة Ahmed Aref، (2013) بعنوان :-

1995-2010، Development Of International Trade In Jordan

هدفت الدراسة إلى قياس تطورات التجارة الدولية للأردن والعثور على نسب التجارة الدولية في الناتج المحلي الإجمالي ، واستخدمت الدراسة سلسلة البيانات السنوية للفترة (1995 -2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن حصة التصدير من المواد الخام والسلع الوسيطة تمثل (50%) من إجمالي الصادرات المحلية في عام 2010م والمستهلك منها يمثل (47%) من البضائع وتمثل السلع الوسيطة (53%) من إجمالي المستوردات في عام 2010م . وتميزت الدراسة ، أنها أجريت على الصادرات الوطنية في الأردن بالرغم من تناول الكثير من الدراسات لموضوع الصادرات وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير في التنمية الاقتصادية للبلد واختلفت نتائج هذه الدراسات فيما بينها لإختلاف زوايا الرؤية المسلطة على الصادرات ، أما في هذه الدراسة فقد تم التعرف على الصادرات الوطنية وهي أحد مكونات الميزان التجاري والدور الذي تشكله في تحسين الميزان التجاري للفترة (1990-2013).

4- دراسة (Dreger&Herzer،2013) في المانيا بعنوان :-

Afurther Examination Of Export- Led Growth Hypothesis.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الصادرات على النمو في مستوى حجم الناتج القومي والميزان التجاري .وتكونت عينة الدراسة من (45) دولة من الدول النامية تم الحصول على بياناتها المالية للفترة (2001-2011) وتحليلها إحصائيا باستخدام اختبارات كامبل وبيرون Campbell & perron ، (1991) وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن وجود علاقة ارتباط سالبة بين حجم الصادرات وبين النمو الاقتصادي والميزان التجاري على المدى الطويل لدى الدول عينة الدراسة ووجود علاقة ارتباط موجبة بين حجم الصادرات وبين النمو الاقتصادي والميزان التجاري للدولة على المدى القصير .وبينت النتائج وجود تباين في حجم أثر الصادرات على النمو في مستوى حجم الناتج القومي والميزان التجاري تعزى لمتغيرات الميزانية والمنطقة الجغرافية .

5- دراسة (Zakaria ، 2014) بعنوان:-

Imports And Trade ،Effects Of Trade Liberalization On Export Balance In Pakistan: A Time Series Analysis.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثرتحرير التجارة على الصادرات والمستوردات والميزان التجاري في باكستان للفترة (1987-2007) ، وتم أخذ بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من الإحصاءات المالية للدولة والبنك المركزي في باكستان. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تحرير التجارة زاد من نمو المستوردات أكثر من الزيادة في نمو الصادرات ، وهذا يدل على ان تحرير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجارة قد ادى إلى تدهور الميزان التجاري في باكستان ، وأن تخفيض رسوم التصدير يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري ، وأن هنالك أثر سلبي لتحرير التجارة على الميزان التجاري في باكستان حيث زادت المستوردات خلال تلك الفترة نتيجة تحرير التجارة .

6- دراسة Dao،(2014) بعنوان :-

Government Consumption And Economic ، Imports،Export Growth in Upper – Middle Income Countries.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الصادرات ، المستوردات ، الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في عدد من الدول .بلغت عينة الدراسة (27) دولة من الدول متوسطة الدخل القومي تم اختيارها عشوائيا .وباستخدام نموذج جونز لتحليل بياناتها المالية خلال (10) سنوات (2000-2010) .و أظهرت نتائج الدراسة أن سياسات زيادة حجم الصادرات كان من أهم الإستراتيجيات لرفع مستوى النمو الاقتصادي والناتج المحلي في الدول متوسطة الدخل ، و أنه توجد علاقة ارتباط سالبة بين زيادة حجم الصادرات وزيادة مستوى الإنفاق الحكومي من جهة وبين النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل من جهة أخرى .

7- دراسة Alshammari،(2014) بعنوان :

Intrude Pendence of Import And Export Case of Jordan

هدفت الدراسة إلى معرفة التقارب طويل الأجل (التكامل المشترك) والعلاقة السببية بين الصادرات والمستوردات للأردن خلال الفترة (1990-2013) ، وإستخدمت الدراسة اختبار التكامل المشترك و اختبار العلاقة السببية (جرانجر) ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هنالك تكامل مشترك بين الصادرات والمستوردات ، كما بينت النتائج وجود علاقة سببية احادية الإتجاه من الصادرات إلى المستوردات في الأردن ، وهذا يعني ان الصادرات تعتمد على المستوردات وتحدث زيادة في الصادرات عندما تزداد المستوردات في حين اختبار جذر الوحدة يشير إلى ان السلسلة الزمنية لكل من المتغيرات (الصادرات و المستوردات) ليست ثابتة في المستوى ولكنها ثابتة في الفرق الاول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة العرض السابق للدراسات السابقة

باستعراض الدراسات السابقة يتضح ما يلي:

1- يتضح من الدراسات السابقة أن ثمة اهتماما مكثفا بدراسة المشكلات العملية التي تثيرها الموضوعات المتعلقة بالاتفاقيات التجارية والتبادلات التجارية دون التعرض لموضوعاتها الأخرى التي تنظمها القواعد العامة في تنفيذها ، وبصفة خاصة عدم التعرض لدور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية في الإقتصاد الأردني حيث لا يوجد دراسة تطرقت لهذا الموضوع منذ العام 2003. كما إنصب اهتمام معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة الحالية ، على الاهتمام بتحليل المضامين المطروحة في هذه الاتفاقيات والتبادلات .

2- معظم هذه الدراسات هي دراسات قديمة واغلبها كان قبل بدء الاتفاقية فعليا وبالتالي عدم المقدره على معرفة انعكاسات هذه الاتفاقية على الإقتصاد الأردني .

3- يتضح من الدراسات السابقة أهمية الدور الذي تقوم به الاتفاقيات والتبادلات التجارية على الإقتصاد الأردني والمشاكل العملية التي تثيرها هذه الاتفاقيات

منهجية الدراسة :-

لغرض إنجاز هذه الدراسة استخدمت هذه الدراسة أسلوبين الاول المنهج النظري والذي من خلاله سيعرض الباحث الاطار النظري للدراسة ، أما المنهج الثاني فيتمثل بالجانب التحليلي الوصفي للوقوف على دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية في تحسين الإقتصاد الأردني من عام 2002 - 2014 متمثلا في الصادرات والمستوردات من أجل الوصول إلى نتائج وتوصيات من شأنها تعزيز دور هذه الاتفاقية في تحسين الإقتصاد الأردني متمثلاً في الصادرات والمستوردات والميزان التجاري.

- المصادر الثانوية : تتعلق هذه المصادر بتغطية الاطار النظري والمتمثلة بالكتب والدراسات السابقة والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة .
- المصادر الاولية : تتمثل بالمصادر الخاصة بجمع البيانات والمعلومات من التقارير الشهرية والسنوية الخاصة بالصادرات الوطنية والمستوردات من دائرة الاحصاءات العامة والبنك المركزي الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :-

تعتبر الدراسة الحالية الأولى التي تتناول دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على الإقتصاد الأردني ممثلاً بالصادرات والواردات والميزان التجاري خلال الفترة (2002 – 2014). خاصة وأن شروط هذه الاتفاقية تختلف في مجملها عن شروط اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية أو اتفاقية الشراكة اللبنانية الأوروبية واتفاقية الشراكة المغربية الأوروبية ، وبالتالي يتوقع أن تتوصل الدراسة إلى نتائج قد تتشابه أو تختلف مع نتائج الحالة المصرية أو الحالة اللبنانية لأن الوضع في الحالة المصرية يختلف عن الحالة الأردنية ومن خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة ، كون هذه الدراسة تتناول مبدأ الشراكة بطريقة اخرى كالتالي :

1- أن الدراسات السابقة رغم شحها إلا أنها ركزت على جانب واحد والبعض منها استعرض طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينها وبين الاتحاد الأوروبي وأثر الاتفاقية على الناتج المحلي الإجمالي وفصلت بنود الاتفاقية ، في حين تحاول الدراسة الحالية أن تركز على طبيعة الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي ومعرفة دور هذه الاتفاقية على الإقتصاد الأردني متمثلا في الصادرات والواردات وخصوصيتها كنموذج إقتصادي متكامل للتعاون والتنسيق المشترك في الجوانب الاقتصادية والتجارية .

2- تبين هذه الدراسة دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على الإقتصاد الأردني ، وما قد يشمل من ملحقات قد تناولتها هذه الاتفاقية وفق مختلف الدراسات التي تعرضت لموضوعها.

3- تبين هذه الدراسة الجوانب التجارية خلال عقد من الزمان وهو ما ميزها عن باقي الدراسات السابقة التي كتبت قبل البدء بتنفيذ هذه الاتفاقية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الاطار النظري للدراسة

تمهيد :-

يتناول هذا الفصل مبحثين الأول نشاءه التجارة الخارجية و المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية وأسبابها وأهميتها. والمبحث الثاني تعريف الاتفاقيات التجارية ونشأة الاتفاقيات التجارية وأنواعها ومبرراتها والآثار الاقتصادية للاتفاقيات التجارية كما يعرض نبذة موجزة عن خلفية التعاون الاقتصادي والتجاري.

المبحث الاول : التجارة الخارجية نشأتها و أسباب قيامها و أهميتها

قد يكون من المفيد التعرف إلى مفهوم التجارة الخارجية وأسباب قيامها وأهميتها قبل التحدث عن موضوع الاتفاقيات التجارية . تلعب التجارة الخارجية دوراً مهما في جميع المجالات الاقتصادية لأي بلد من البلدان ، وذلك من خلال سد حاجاتها الاقتصادية من السلع والخدمات غير المتوفرة محليا ، وتمكينها من التخلص مما لديها من فائض السلع والخدمات عن طريق تصديرها ، وهذا يؤثر بصفة عامة على الإنتاج والدخل والعمالة ، وعلى الأسواق النقدية والمالية.

المطلب الأول :- نشأة التجارة الخارجية .

مارس الإنسان التجارة منذ القدم فقد كان التجار يجوبون البلدان وينقلون السلع من أماكن توفرها إلى الأماكن التي لا تتواجد فيها مثل هذه السلع بشكل كافي ، وخاصة إلى الأماكن التي يتوافر فيها من هم قادرون على الدفع وذلك لإغراء التجارعلى تحمل مشاق الانتقال وجلب هذه السلع. ونتيجة لصعوبة المواصلات وتعرض التجار إلى أعمال السلب والنهب ، بقيت التجارة محدودة لفترة طويلة من الزمن ،ومع ظهور الإمبراطوريات الاستعمارية خلال القرون الوسطى ازدادت أهمية التجارة الدولية حيث سيطرت هذه الامبراطوريات على طرق التجارة الدولية وأصبحت ذرائع السياسة الحكومية لاستعمار الدول ، حيث ان ثروة البلد كانت تقاس بمقدار ما يمتلكه من الذهب والمعادن وقد هدفت الإمبراطوريات الاستعمارية إلى كسب أقصى ما يمكن بأقل كلفة ممكنة (النعيمات وآخرون ، 1999) .

وهنالك العديد من التعاريف للتجارة الخارجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هي المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة او بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة (العصار و آخرون ، 2000)

بينما عرّفها علماء الاقتصاد بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي ، في صوره الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد و رؤوس الأموال (عبد الحميد ،2013) . ونستنتج من ما سبق أن التجارة الخارجية هي عمليات الاستيراد والتصدير التي تمارسها دولة معينة ، حيث تستخدمها الدول لتلبية حاجاتها من السلع الغير متوفرة لديها او التي تعاني من نقص فيها عن طريق شراء هذه السلع من الدول الأخرى التي تتواجد فيها ، والتخلص من فائض السلع المتوفرة لديها.

المطلب الثاني :- أسباب قيام التجارة الخارجية.

ويعزى قيام التجارة الخارجية إلى عدم قدرة النظم السياسية في دول العالم المختلفة إلى اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بشكل كامل ولمدة زمنية طويلة وذلك لان اتباع مثل هذه السياسة يفرض على الدولة أن تنتج كافة احتياجاتها بالرغم من ان ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك ، هذا بالإضافة إلى عدم قدرة اي دولة العيش في عزلة عن الدول الأخرى فالدول لا يمكنها ان تنتج كل ما تحتاجه من السلع بل ينبغي ان تتخصص في أنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لإنتاجها ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها او تستطيع انتاجها ولكن بتكاليف عالية بحيث يكون الاستيراد من الخارج أفضل ، وهنا تبدو أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة وترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية . (العصار وآخرون ،2000)

هنالك عدة أسباب أدت إلى قيام التجارة الخارجية ويمكن تلخيصها بالنقاط التالية (هلال،2014):

1) اختلاف امكانيات الانتاج من دولة إلى اخرى.
2) اختلاف التكاليف الانتاجية واختلاف المستوى التقني بين الدول .
3) عدم مقدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي .
4) تصريف فائض الانتاج وبالتالي جني أرباح التجارة الخارجية بما يؤدي إلى رفع مستوى الرفاه لدى الشعوب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث : - أهمية التجارة الخارجية .

تعمل التجارة الخارجية على ربط دول العالم المتقدمة والنامية بعلاقات اقتصادية متنوعة ،ويرجع سبب ذلك إلى احتياج تلك الدول إلى السلع والخدمات ، حيث أن التوزيع غير المتوازن لعناصر الإنتاج بالإضافة إلى تفاوت الموارد المعدنية والبشرية والتقدم التكنولوجي والمهارات الادارية يلعب دوراً مهما في ذلك فضلا عن المتغيرات التي تؤدي إلى اختلاف قدراتها على إنتاج السلع والخدمات وصعوبة الوصول إلى الاكتفاء الذاتي ، كما أن كل دولة تقوم بتصدير الفائض السلعي لديها وتستورد سلع وخدمات جاهزة الصنع ، ويمكن القول ان التجارة الخارجية تسمح لها بالاستخدام الأمثل لمواردها الاقتصادية وتحقيق أقصى إنتاج ممكن ، (داود ، 2010). وتحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة في اقتصاد الدول وذلك للأسباب التالية (عريبي، 2013)

1- تعد التجارة الخارجية الصورة المباشرة للعلاقات الدولية ، فهي تربط الدول والمجتمعات بعضها ببعض.

2- تساعد التجارة الخارجية في الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة نتيجة لمبدأ التخصص الذي تقوم عليه.

3- تساعد التجارة الخارجية في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات .

4- تساعد التجارة الخارجية في زيادة الرفاهية للمجتمعات عن طريق توسيع قاعدة الاختيار فيما يخص مجالات الاستثمار والاستهلاك.

5- تعد التجارة الخارجية مؤشراً هاماً لقياس قدرة الدول على الانتاج والتسويق والمنافسة في السوق الدولي .

المطلب الرابع : مفهوم التعاون الاقتصادي الدولي .

يعرف التعاون الاقتصادي الدولي بأنه : ذلك النشاط الذي ينشأ استجابة لدواعي معينة تستهدف تطوير وتحسين حياة تلك المجتمعات بوسائله المختلفة (الجاسم ، 1976)

وللتعاون الاقتصادي الدولي جملة من المزايا أهمها :

1) يساعد الدول الصغرى على التحرر من تحكم الدول الكبرى.
2) يساعد على حل المشاكل بين أعضاء المجموعة المتفقة .
3) يقلل من شأن الاحتكارات الدولية وشدة استغلالها ويخفف من ضغوطها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4) يقوي من كفاءة الأعضاء المتعاونين ويركز قواهم في خلق إمكانات اقتصادية أوسع.
5) يخلق وسطا أفضل للتعامل والتبادل والتداول والعمل بين الأعضاء على زيادة الانتاج والعمالة.
6) يمهد لتصريف المنتجات في أسواق الدول الأعضاء.
7) يسهل أمكانية الحصول على قروض ومساعدات بشروط ملائمة.
8) يعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي ويعمل على توسيعه كما يدعم الروابط الاقتصادية بين الأعضاء.

المبحث الثاني : - الاتفاقيات التجارية نشأتها أنواعهاومبرراتها وأثارها الاقتصادية

لقد ظهرت الحاجة الى الاتفاقيات التجارية نتيجة أزمات الكساد العالمي واضطرار الدولة إلى التدخل في الحياة الاقتصادية لحماية الاقتصاد الوطني ودفع عملية النمو إلى الأمام. ويأتي تدخل الدول عن طريق التخطيط لدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام إلا أنه نتيجة لعجز الية السوق عن حل المشكلات الاقتصادية الوطنية والدولية ، فقد جاءت هذه الاتفاقيات التجارية تعبيراً عن إرادة الحكومات المتعاقدة في مواجهة الأزمات ولتسهيل عملية النمو الاقتصادي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من خلال تبادل التقنيات المختلفة وأساليب الانتاج المختلفة وفتح أسواق جديدة أمام الصادرات و المستوردات (شقير ، 2006). تلعب الاتفاقيات التجارية بين الدول دوراً مهماً في كافة المناحي الاقتصادية ،حيث إن تطبيق التبادل التجاري بين الدول يعمل على تكامل النظام الاقتصادي في كافة النظم الاقتصادية . كما وإن الاتفاقيات التجارية تعمل على زيادة وخلق التنويع التجاري بين البلدان المتفقة تجارياً . وفي هذا السياق كتب (صيدم ، 2006) إن من أهمية الاتفاقيات التجارية بين الدول أنها تزيد من عمليات التبادل التجاري بين دول العالم حيث تؤدي عمليات التبادل التجاري إلى ما يسمى بالتكامل التجاري ، ومما ينتج عن هذه الاتفاقيات خلق وظائف جديدة تؤثر بشكل فعلي على اقتصاديات الدول ، حيث تعد الاتفاقيات التجارية من أدوات السياسة التجارية وتمثل وسيلة لدعم الاقتصاد الوطني . فالاتفاقيات تزيد من توسيع الرقعة الجغرافية لعملية التبادل التجاري وتعمل على توطيد العلاقات الدولية سواء التجارية أو السياسية وذلك بتأكيدها على مبدأ التعاون التجاري والعلمي والفني وتبادل الخبرات والتعاون التكنولوجي والتدريب ونقل التكنولوجيا في الميادين الاقتصادية المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا الصدد كتب (عوض وباكير، 2008) تعد الاتفاقيات التجارية بين الدول من أفضل الطرق للعمل على حل مشكلة نقص احتياجات الدول من النقد الأجنبي من خلال فتح أسواق جديدة إلا أنها وبنفس الوقت تعمل على زيادة هذا العجز في حال كانت الدولة تعتمد على عملية الاستيراد بشكل كبير ، كما أن التوسع في الأسواق القائمة للصادرات الوطنية حيث يعمل ذلك على جذب العملات الأجنبية التي تحتاجها الدولة ، والأساس في عقد هذه الاتفاقيات وجود رغبة متبادلة بين الأطراف وتترافق الاتفاقيات التجارية باتفاقيات مدفوعة أحيانا ولكنها قد تكون مستقلة بذاتها أحيانا أخرى ، إذ يتم تسديد قيمة المبادلات بوسائل الدفع المتعارف عليها دوليا ، وفي هذه الحالة يعد تنشيط العلاقات التجارية أمراً مهما للطرفين بصرف النظر عن طريقة الدفع .

المطلب الأول :- نشأة الاتفاقيات التجارية.

بدأت التجارة الدولية في القرنين السابع والثامن عشر بأخذ شكلها الحالى ، بعد أن تبين أنه يمكن من خلال التجارة الدولية زيادة الثروة وقوة الدول بشكل متبادل ، ويعود تاريخ أول اتفاقية تجارية إلى العام 1860 بين فرنسا وانجلترا حيث اتفقتا على تبادل ميزة الدولة الأولى بالرعاية ، وتبعها بعد ذلك عدة اتفاقيات بين فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية الصغيرة التي كونت اتحاداً جمركياً فيما بينها ، كما ظهرت أيضاً النظريات الاقتصادية الجديدة في مجال التجارة الدولية ،وبعد الثورة الصناعية بدأ التنافس الدولي على اكتساب الثروات وذلك من خلال التوجه نحو التصنيع ،وظهرت دعوات ضرورة حماية الصناعة الوطنية الناشئة وأخذت الدول بتشديد القيود على حركة التجارة الدولية . وازداد الوعي بأهمية حرية التجارة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية إذ بدأ العالم بالتحول من سياسات الحماية إلى الانفتاح الاقتصادي ومن أجل أن تكون المنافع متبادلة لابد من اتفاقيات دولية ، سواء كانت هذه الاتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف (النعيمات وآخرون ، 1999) وتعّرف الاتفاقية التجارية على أنها اتفاق بين دولتين أو أكثر على انجاز إجراءات محددة لتشجيع التبادل التجاري فيما بينهما.

وقد تشمل هذه الإجراءات كافة السلع والمنتجات أو أنها تقتصر على سلع محددة ، وتهدف الاتفاقيات التجارية إلى إزالة وتخفيف العوائق المفروضة على تبادل السلع بين الدول ، وتأخذ هذه العوائق أشكالا منها العوائق الكمية مثل تحديد الحصص أو المنع الكامل ، أو فرض رسوم جمركية على المستوردات من الدول الأخرى. (De Rosa ، 1998)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني :- أنواع الاتفاقيات التجارية.

تقسم الاتفاقيات التجارية إلى نوعين كما يلي :-

أولاً- الاتفاقيات التجارية الثنائية

ويقصد بها الاتفاقيات التي تبرمها أي دولتين متجاورتين أو غير متجاورتين بهدف إزالة العقبات والعراقيل التي تعيق حركة التبادل التجاري فيما بينهما أو للتخفيف منها على الأقل .

ثانياً- الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف :

وهي الاتفاقيات التي تعقدها أكثر من دولتين وتهدف أيضاً إلى إزالة أو تخفيف العوائق التي تحد انسياب السلع والخدمات بينهما وقد تحدد بفترة زمنية محددة وقد تناولت الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف ، السياسة التجارية للسلع والخدمات بين الدول وضمان حرية الانتقال فيها كما قد تتناول أموراً أخرى تتصل بنظام الصرف والدفع ولا تختلف عن الاتفاقات الثنائية إلا أنها أوسع مدى في تحقيق أغراض التعاون ومزاياه.وكذلك فقد تكون الاتفاقيات التجارية ثنائية (بين دولتين) أو قد تكون متعددة الأطراف تنظم العلاقات بين عدد من الدول أو قد تكون جماعة عامة . (الجاسم ، 1976)ويمكننا القول أن الاتفاقيات التجارية هي اتفاقيات تعقدها الدولة مع غيرها من الدول لغرض تنظيم العلاقات التجارية بين الدول الأطراف في الاتفاقية ، وتتناول الاتفاقيات مسائل تفصيلية في أمور معينة تتعلق بالتبادل التجاري بين الطرفين . والاتفاقية التجارية قصيرة الأجل تنظم العلاقات بين دولتين أو أكثر ، وتركز اهتمامها على تخفيض الرسوم الجمركية أو إزالتها عن المبادلات التجارية بين الأطراف المتعاقدة وتشمل التبادل التجاري برمته بين الدول الأعضاء ، وتتسم بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة على نحو متبادل ، وهي ذات طابع إجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة (عبد الخالق ، 2009).

ونستخلص من ما سبق أن الاتفاقيات التجارية هي اتفاقيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعقدها الدولة من خلال أجهزتها المختصة مع غيرها من نظيراتها من الدول بهدف زيادة التجارة الخارجية وتنظيمها وقد تتضمن الاتفاقيات التجارية مسائل تفصيلية وشروط معينة تتعلق بالتبادل التجاري بين إطراف هذه الاتفاقية .

المطلب الثالث :- مبررات الاتفاقيات التجارية.

1- تلجأ الدول إلى عقد الاتفاقيات التجارية نظراً لأهمية التجارة الدولية كأداة في زيادة حجم الإنتاج العالمي من السلع والبضائع ، فقد ثبت أن توجه الدول نحو التخصص في انتاج السلع والخدمات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها ومن ثم قيامها بمبادلة الفائض عن حاجتها مع الدول الأخرى.

وذلك يؤدي إلى زيادة في الإنتاج العالمي من السلع ، مما يعني أن المستهلكين سيحصلون على كميات اكبر من السلع والخدمات ، أي إرتفاع مستويات الرفاه لديهم ، ولكن لأن عملية تحرير التجارة لها أثار توزيعية ، اي حصول طرف على مكاسب كبيرة مقارنة مع ما يحصل عليه طرف أخر ، ويمتد هذا الأثر أيضاً حتى داخل البلاد وذلك لأنه من المتوقع أن يستفيد منتجو السلع التي تنتج في للبلد ميزة نسبية فيها وكذلك تستفيد عناصر الإنتاج الداخلة في إنتاجها بينما سيتضرر منتجو السلع الأخرى نتيجة منافسة السلع المستوردة ، وبهدف تخفيف هذه الآثار السلبية كان لابد من تنظيم عملية تحرير التجارة وجعلها عملية تدريجية يتم تنفيذها على عدة مراحل بحيث يتم تعويض الأطراف المتضررة أو منح هذه الأطراف امتيازات خاصة لفترة زمنية محددة ، كل هذه الأمور أدت إلى ضرورة وجود اتفاقيات تجارية دولية بنوعيها (ثنائية أو متعددة الأطراف) لتنظيم عملية تحرير التجارة من أجل ضمان منافع ومكاسب عادلة لجميع أطراف الاتفاقية .(النعيمات و اخرون ، 1999)

إضافة إلى الأسباب المذكورة أعلاه كان هنالك مبررات أخرى لإبرام الاتفاقيات التجارية من بينها:- (عوض ، 1995).

1- التدخل الدائم للدولة في التجارة الدولية بطرق مختلفة ومتعددة ولأسباب كثيرة كعدم إدراك حقيقة المزايا التي ستحصل عليها الدولة من التجارة أو ضرورة تمويل الإنفاق الحكومي من خلال فرض الضرائب على المستوردات وعلى الأخص في الدول النامية التي تعتمد على إيرادات الرسوم الجمركية كأحد أهم مصادر تمويل إنفاقها المدني والعسكري .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- رغبه الدولة في حماية صناعاتها الناشئة من المنافسة الأجنبية أو لحماية ميزان مدفوعاتها من التعرض لاختلالات خطيرة ناتجة عن تدفق السلع الأجنبية وما قد ينتج عن ذلك من ضغوطات على العملة الوطنية ، ويكون ذلك عن طريق فرض رسوم جمركية على المستوردات ذات الطابع التنافسي للمنتج المحلي.

المطلب الرابع :- الآثار الاقتصادية للاتفاقيات التجارية .

تأتي الآثار الاقتصادية للاتفاقيات التجارية بسب ما تحققه هذه الاتفاقيات من تحرير التجارة وبالتالي فان التأثير الاقتصادي متوقع على مختلف المتغيرات الاقتصادية ، فتحرير التجارة يؤدي إلى إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بحيث يحدث نوع من التخصص في الإنتاج بين الدول وفقا للميزة النسبية لكل منها ، وتترك هذه العملية أثاراً جيدة على الرفاه العام والهيكل الإنتاجي والاستثمار والتطور الصناعي للبلد.

لقد توصل الباحثين إلى بعض الآثار الهامة للاتفاقيات التجارية ومن هذه الآثار ما يلي :- (نعيمات واخرون (1999)

1) تزداد الفائدة من الاتفاقيات التجارية كلما كانت حجم المستوردات أقل وحجم الصادرات أكبر.
2) يخسر البلد صغير الحجم الذي يشترك في اتفاقية تجاره حرة مع بلد صغير أخر ، ألا أنه يحقق إرباحا في حالة إنشائه منطقة تجارة حرة مع باقي دول العام.
3) ارتفاع مستوى الرفاه في البلد بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة أقل كلما كانت الفائدة أكبر بغض النظر عن حجم الدول الشركاء.
4) أن الاتفاقيات التجارية مفيدة للدولة التي ينخفض فيها مستوى الطلب على المستوردات وفي الدولة التي يكون فيها قطاع ينتج بدائل واردات بشكل كفؤ حيث أن ذلك سيؤدي إلى إنخفاض في مستوى الطلب على المستوردات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الخامس : تأثير الاتفاقيات التجارية على القطاعات الانتاجية :

من المفروض أن يعمل تحرير التجارة على فتح أسوق جديدة للمنتجات المحلية ، وفي الوقت نفسه دخول منتجات الدول الأخرى إلى السوق المحلي بسهولة ، وهذا يطرح تساؤلات عدة حول تأثير اشتراك أي دولة في اتفاقيات أو ترتيبات تحرير التجارة على القطاع الصناعي ، وهل يمكن التنبؤ بأن تتركز الصناعة في البلدان المتقدمة صناعياً ام أنها ستستمر إلى البلدان الأقل نمواً .

يرى Puga & Venables (1997) إن تأسيس أي منشأة صناعية ربحية تخضع لأربعة قوى رئيسية وهي:

1) المنافسة في سوق عناصر الإنتاج:

حيث أنه كلما إزداد عدد المنشات الصناعية في بلد كلما ارتفعت الأجور وهذا يعمل على تخفيض ربحية المنشئات .

2) المنافسة في سوق السلع أو الإنتاج :

حيث أنه كلما زاد عدد الشركات الصناعية في سوق معين مع وجود بعض عوائق التجارة كلما زاد عرض السلع الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه السلع (بأفتراض بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة) وهذا يودي إلى تقليل ربحية هذه الشركات.

3) روابط التكاليف الأمامية

تأتي هذه التكاليف نتيجة وجود العديد من الشركات في بلد ما ، وهذا يعني توفر مدخلات الإنتاج محلياً وبسعر أرخص ، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة أرباح الشركات.

4) توافر روابط الطلب الخلفية :

تظهر هذه الروابط عندما يؤدي وجود المزيد من الشركات في بلد معين إلى ظهور طلب وسيط ، مما يعني زيادة حجم المبيعات وبالتالي زيادة حجم الإرباح.

يؤدي تفاعل العوامل الأربعة السابقة الذكر إلى كيفية المحصلة النهائية للقرار ، فإذا سيطر العاملان الأولان فإن الشركات الصناعية ستنتقل من البلاد المتقدمة صناعيا إلى البلدان الأقل ، وفي حالة حدوث العكس فإن المحصلة النهائية هي تركز الصناعة في البلدان المتقدمة صناعيا ، أما من حيث تأثير تحرير التجارة على التطور الصناعي في أي بلد فأنه يتركز فيما يلي :

1) تشجيع إزالة القيود على الصادرات الصناعية من البلدان الأقل تقدما إلى البلدان الصناعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) حث الصناعة الموجودة في الدولة المتقدمة صناعياً على إنشاء المصانع في الدول النامية وذلك لأن أسواق هذه البلدان توفر الأسواق اللأزمة والاستفادة من مزايا الإنتاج في البلدان ذات الأجور المنخفضة .

3) يسهل إزالة القيود على الصادرات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وهذا يؤدي الى دخول مدخلات الإنتاج من السلع الوسيطة وشبه النهائية المستوردة بسعر أقل مما يؤدي إلى زيادة أرباح الشركات الصناعية.

4) كما أن إزالة القيود على الصادرات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية قد يؤدي إلى تدهور أوضاع المؤسسات الصناعية المحلية نتيجة المنافسة القوية التي تتعرض لها هذه المؤسسات من قبل المنتجات المستوردة.ويدمر الصناعات المحلية لعدم قدرتها على المنافسة. يتبين أن هنالك منافع تعود على الدول النامية في البندين 1 ، 2 وهذا يعني الانعكاس الايجابي على اقتصاديات الدول الأقل تقدما ، في حين أن الآثار الايجابية تحتاج إلى بعض الوقت لكي تقرر بعض الشركات الصناعية في الدول المتقدمة الاستفادة من مزايا تحرير التجارة وتعمد إلى نقل نشاطها أو جزء منه إلى الدول النامية ، وكذلك استجابة القطاع الصناعي المحلي للتغيرات والبدء بالتوسع في الإنتاج مستفيدا من رخص المواد الأولية المستوردة .

ومن الجدير بالذكر هنالك تناقض في المصالح حيث أن تحرير التجارة سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالمنتجين المحليين ، وعلى الرغم من الآثار الايجابية المتمثلة بدخول صناعات جديدة على مستوى الاقتصاد الوطني ، إلا أنه بالنسبة للمنتج المحلي يؤثر سلباً لأن المنتج المحلي قد يضطر إلى إغلاق مصلحته (النعيمات 1999). وخاصة أن المواد الأولية غالباً تتواجد في الدول النامية مما ينعكس عليها سلباً.

لقد توصل Venables & Puga إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها بما يلي :-

1) أن تحرير السلع بشكل منفرد من قبل بلد ما يساعد على التطور الصناعي في ذلك البلد من خلال آلية الروابط الأمامية من المدخلات المستوردة .
2) أن المكاسب التي يمكن الحصول عليها من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات التجارية مع دول أخرى أكبر بكثير من المكاسب المتحققة عند تحرير التجارة بشكل منفرد .
3) تكون الاتفاقيات التجارية بين البلدان الأقل تقدما غير ناجحة بسبب صغر حجم أسواق الدول الأعضاء والتشابه السلعي فيما بينهم . أما الاتفاقيات التي تضم دولاً متقدمة مع دول أقل تقدما فمن المتوقع أن تلاقي نجاحا أكبر. أن الأهمية المتزايدة في تنشيط التبادلات التجارية بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مختلف المجتمعات الإنسانية ، وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بينهما ، أدى إلى ظهور التكتلات الاقتصادية التي تقوم على إلغاء الحواجز والعوائق الجمركية والضريبية ، وتسهيل انسياب البضائع ، وانتقال الأيدي العاملة فيما بينها لمواجهة اقتصاديات قوية . ومن أبرز هذه التكتلات الاقتصادية الاتحاد الأوروبي (European Union- EU) واتحاد دول جنوب شرق أسيا (Association of Southeast Asian Nations ASEAN)) واتحاد دول أمريكا الشمالية (North American Free Trade Agreement -NAFTA). وكنتيجة حتمية للتطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل ، وزيادة فرص التمويل على نطاق دولي ، فقد سعت العديد من دول العالم إلى تنشيط التبادلات التجارية (مؤسسة المناطق الحرة ، 2005) وقد احتلت العلاقة بين صادرات أي بلد من البلدان و المستوردات بمثل ذلك الاهتمام ، رغم أن ربط الصادرات المستوردات والعلاقة النسبية التي تربطهما باقتصاد الدولة مسألة مطروقة بقوة في الأدب الاقتصادي (Esfahani&Salehi، 2009)

المطلب السادس :- الاتفاقيات التجارية الأردنية

لقد تأثر الاقتصاد الأردني في الثمانينيات بسبب تراجع حجم المساعدات العربية وتراجع تحويلات الأردنيين من الخارج ، مما أدى إلى تراجع حاد في النمو الاقتصادي و ارتفاع البطالة وتدهور سعر الصرف الأردني (فيحان ، 2007). وكانت للأزمة التي مر بها الأردن بداية الدخول في الاتفاقيات الدولية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سبباً في تبني الحكومة الأردنية برنامجاً شاملاً في الاستقرار الاقتصادي واعتباراً من 1989 باشرت الحكومة الأردنية لإستعادة التوازن على الصعيدين الخارجي والداخلي من خلال برنامج التصحيح الاقتصادي. (المعموري والشمري ، 2005) ويمكن ذكر الاتفاقيات التي أجراها الأردن مع الدول العربية والأجنبية كالأتي :

1- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

وقع الأردن الاتفاقية بتاريخ 1997\2\19 وبدأ العمل بها بتاريخ 1998\1\1 وشملت في عضويتها (17) دولة عربية هي (المملكة الأردنية الهاشمية ، الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، قطر ، المغرب ، سوريا ، الجمهورية اللبنانية ، العراق ، مصر ، فلسطين ، الكويت ، تونس ، ليبيا ، السودان ، اليمن). واعتبرت منطقة التجارة الحرة العربية من أهم الانجازات على المستوى العربي لإقامتها سوق عربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشترك. وفي 2005\1\1 وصلت إلى مرحلة الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب بين جميع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتهدف هذه الاتفاقية إلى دفع التنمية الاقتصادية داخل المنطقة نفسها عن طريق السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخلها بلا قيود أو اعباء والية مصطنعة وذلك لتحقيق أقصى استخدام واستغلال للعناصر الانتاجية بأرخص الأسعار وأيسر الشروط . وتهدف أيضاً إلى دعم الاستثمار الاجنبي في الدول الأعضاء وخلق فرص عمل جديدة وتمكن الدول الأعضاء في المنطقة من تحقيق أقصى فائدة ممكنة من خلال تعاملاتها مع التكتلات الاقتصادية والعالمية والإقليمية (الأعظمي ، 2002)

2- الشراكة الأردنية الأوروبية:

تم توقيع الاتفاقية بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي على اتفاقية الشراكة بتاريخ 1997/11/24 من أجل تحقيق تنمية العلاقات الاقتصادية والتعاون في القطاعات المختلفة ، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2002/5/1 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي).

وتهدف الاتفاقية إلى ما يلي (وزارة الصناعة والتجارة ، 2003):

- تحرير تجارة السلع والخدمات من الرسوم الجمركية والقيود الكمية من خلال منطقة تجارة حرة مدتها 12 عام.
- تطوير التعاون في مجالات مختلفة .
- تهيئة اطار شامل للتعاون السياسي والاجتماعي والمالي .
- إعفاء الصادرات الأردنية المصدرة للدول الأوروبية من كافة الرسوم الجمركية.

والضرائب ،وفي المقابل يقوم الأردن بإعفاء مستورداته من الرسوم الجمركية والضرائب بشكل تدريجي باستثناء قائمة محددة من المنتجات.

3- اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقعت الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية الاتفاقية بخصوص تأسيس منطقة تجارية حرة بين الدولتين بتاريخ 2000\10\24 وأصبحت نافذة في2001\12\17 لتقوية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين (وزارة الصناعة والتجارة ،2007) . وحسب هذه الاتفاقية يتم تحرير التجارة في السلع الصناعية والزراعية بين الدولتين وتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب وصولاً إلى الإعفاء الكامل خلال فترة (10) سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية . وسمح للأردن في هذه الاتفاقية التصدير من خلال ثلاث اتفاقيات تسمح بالإعفاءات تدريجياً او كاملًا وهي :نظام تعميم الأفضلية وفيه إعفاء كامل للجمارك ، اتفاقية التجارة الحرة وتكون اعفاءاتها تدريجية حتى عام 2010 ، واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة التي تتمتع بالإعفاء من الرسوم والقيود (صيام ،2004).

4- منطقة التجارة الحرة مع رابطة دول الافتا :

وقعت الأردن مع رابطة الدول الأوروبية (الافتا) والتي تضم كل (سويسرا ، وليختنشتاين ، ايسلند ، النرويج) اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين بتاريخ 2001\6\21 ودخلت حيز التنفيذ 2002\9\1. من أجل تعزيز التعاون الخارجي والاقتصادي في حوض المتوسط وخاصة منطقة التجارة الحرة الناشئة بين الدول الأوروبية ودول حوض المتوسط .وتنص هذه الاتفاقية على إعطاء اهتمام خاص بالقطاعات الاقتصادية في الأردن والتي تواجه بعض الصعوبات نتيجة لعملية التكيف الهيكلي لعملية التحرير التجاري والتخفيض الجمركي ، واهتمت بالتعاون الاقتصادي والفني في عدد من المجالات كحقوق الملكية الفكرية وشؤون الجمارك والأنظمة والقواعد الفنية .وقامت هذه الاتفاقيات بالتخفيض تدريجيا على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على مستورداته من السلع الصناعية من منشأ دول الافتا مقابل دخول السلع الصناعية الأردنية المنشأ إلى أسواق دول الافتا معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ . (وزارة الصناعة والتجارة ، 2011).

5- منطقة التبادل التجاري الحر العربية المتوسطية (أغادير):

تم توقيع الاتفاقية بين الدول العربية المتوسطية بتاريخ 2004\2\25 في الرباط وبعد إعلان اغادير الذي وقعه كل من (الأردن ، مصر ، تونس والمغرب) في 2001\5\8 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 2006\7\6 وقد جاءت هذه الاتفاقية عن طريق إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لإقامة سوق عربية مشتركة بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية والشراكة مع الاتحاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوروبي. وتهدف الاتفاقية إلى حرية التجارة الخارجية و الزراعة والصناعة والأنظمة الضريبية والخدمات والجمارك وتوفير المنافسة الموضوعية بين الأطراف مع تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية ، ويكون هنالك التزاماً بخصوص القيود الجمركية الكمية والنقدية والإدارية وإزالتها عن عمليات الاستيراد . فقد أنشئت وحدة فنية للإشراف على تنفيذ الاتفاقية ومقرها بالمملكة الأردنية الهاشمية وباشرت بتاريخ 2007\4\8 .(وزارة الصناعة والتجارة ، 2011)

6- منطقة التجارة الحرة مع سنغافورا:

لقد وقعت الأردن على اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة مع سنغافورا بتاريخ 2004\5\16 وتم دخولها حيز التنفيذ بتاريخ 2005\8\22 ، وهدفت إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين لنقل التكنولوجيا وتنمية الشركات كون سنغافورا تملك خبرات في التنمية والتكنولوجيا والمناخ الاستثماري ، كما هدفت إلى رفع مستوى التبادل التجاري في السلع والخدمات بين الدولتين ، وبموجبها سمحت سنغافورا بدخول السلع الأردنية إلى أسواقها بدون رسوم جمركية ورسوم أخرى مقابل دخول المستوردات السنغافورية إلى الأردن بتخفيض تدريجي للرسوم الجمركية للوصول إلى الإعفاء الكامل على فترات انتقالية تتراوح بين (5 -10) سنوات من دخول حيز النفاذ ، وتوفر الاتفاقية قرارات بخصوص الحماية ومكافحة الدعم و الاغراق في مجال تضرر الصناعات المحلية جراء التحرير (وزارة الصناعة والتجارة، 2011).

7- اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وكندا:

تعتبر هذه الاتفاقية أول اتفاقية تجارة حرة وقعتها كندا مع دول عربية إلى جانب التوقيع على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات والتعاون في مجال العمل ومجال البيئة. وقعت الأردن مع كندا الاتفاقية بتاريخ 2009\6\28 في عمان وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على القانون المؤقت قانون التصديق على اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وكندا لسنه 2010 وقد دخلت حيز النفاذ بتاريخ 2012\10\1 وتهدف إلى تنمية الشراكات بين البلدين وساهمت في رفع مستوى التبادل التجاري إلى جانب دخول المنتجات الأردنية إلى الأسواق الخارجية والوصول إلى اتفاقيات التجارة الحرة لبقية الدول التي ترتبط مع الأردن وكندا. كما تعفى الصادرات الأردنية من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى عند دخولها الأسواق الكندية مقابل تخفيض تدريجي للسلع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرسوم الجمركية المستوردة من كندا للوصول إلى الإعفاء الكامل على فترات انتقالية تتراوح من (3-5) سنوات من دخول حيز الاتفاقية إلى جانب اعتماد قائمة محددة للسلع الحساسة لكل الطرفين تكون مستثناة من التخفيض الجمركي (وزارة الصناعة والتجارة ، 2003).

8- اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وتركيا:

4) تم توقيع الاتفاقية بين الأردن وتركيا بتاريخ 2009\12\1 في عمان ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 2011\3\1 وتغطي الاتفاقية الصادرات الزراعية والصناعية ، وشملت تطوير العلاقات التجارية بين البلدين ، شملت نطاق الرسوم الجمركية والحصص الكمية (الكوتا) والمواصفات والصحة النباتية وتدابير الحماية والمنافسة العادلة ومنع الاحتكار ومكافحة الاغراق وتدابير الدعم والإجراءات التعويضية وحماية الملكية الفكرية والمشتريات الحكومية والتعاون الاقتصادي وفض النزاعات ، وحسب الاتفاقية تدخل السلع الأردنية معفاه من الرسوم الجمركية حال دخول الاتفاقية حيز التنفيذ مقابل ذلك تم الاتفاق على دخول السلع التركية إلى السوق الأردني على فترة انتقالية مدتها (8) سنوات ابتداءَ من عام 2011 وتم اعتماد (3) قوائم للتخفيض الجمركي. (وزارة الصناعة والتجارة ، 2011)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على الاقتصاد الأردني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على الاقتصاد الأردني

يتناول هذا الفصل دور اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على الاقتصاد الأردني ممثلا بالصادرات و المستوردات والميزان التجاري بين الطرفين الأردني و الاتحاد الأوروبي . لقد ارتبطت العلاقات الاقتصادية الأردنية مع المجلس الأوروبي (الاتحاد الأوروبي حاليا) منذ نشأته حيث تعود العلاقات المنظمة معه إلى العام 1977م قبل نشأة الاتحاد الأوروبي وتم تتويج هذه العلاقات باتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية عام 2002م لتحل مكان اتفاقية التعاون العامة التي كانت موقعة بينهما ، والتي استطاع الأردن من خلالها تصدير السلع الصناعية معفاة من الرسوم الجمركية ودون أية قيود كمية منذ العام 1979م ، ولكن هذه العلاقات لم تكن منظمة بدرجة كافية مما أدى إلى محدودية حجم التبادل التجاري بين الطرفين وخاصة فيما يتعلق بالصادرات الأردنية للاتحاد الأوروبي .

وقد بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية مع دول المجموعة الأوروبية عام 2014م ما مجموعه نحو(524) مليون دينار، وبنسبة نمو مقدارها(15.5%) مقارنه مع قيمة إجمالي التجارة الخارجية لهذه الدول عام 2004 والتي بلغت نحو (1431,9) مليون دينار، وبنسبة نمو وبزيادة بلغت (2,092) مليون دينار. وقد اخذت هذه الدراسة فترة زمنية 12 عاما قبل توقيع الاتفاقية و 12 عاما بعد توقيع الاتفاقية للوقوف على حجم الصادرات الاردنية قبل وبعد توقيع هذه الاتفاقية (دائرة الاحصاءات العامة، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (1) الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي مقارنة مع الصادرات الإجمالية 2014-1990

السنة	الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي	معدل النمو الصادرات للاتحاد الأوروبي	الصادرات الأردنية الإجمالية	معدل النمو الصادرات الإجمالية
1990	258,22	-0.113227092	253,612	0.146199914
1991	686,18	-0.160481625	627,598	-0.022255505
1992	19,314	0.033608049	633,755	0.058680948
1993	28,271	0.46375686	691,282	0.09077167
1994	40,824	0.444023911	793,919	0.148473416
1995	63,011	0.543479326	1,004,534	0.26528525
1996	86,247	0.36876101	1,039,801	0.035107821
1997	77,752	-0.09849618	1,067,164	0.026315612
1998	69,032	-0.112151456	1,046,382	-0.019474045
1999	60,921	-0.117496234	1,051,353	0.004750655
2000	35,475	-0.417688482	1,080,817	0.02802484
2001	53,970	0.521353066	371،1,352	0.251248824
2002	50,246	-0.069001297	1,556,748	0.15112495
2003	74,954	0.491740636	1,675,075	0.076009091
2004	80,639	0.075846519	2,306,626	0.377028491
2005	100,299	0.243802627	2,570,222	0.114277737
2006	107,731	0.074098446	2,929,310	0.139710889
2007	110,539	0.026064921	3,183,707	0.086845366
2008	182,164	0.647961353	4,431,113	0.391809297
2009	107,014	-0.412540348	3,579,166	-0.192264788
2010	155,616	0.454164876	4,216,949	0.178193188
2011	220,067	0.414166924	4,805,873	0.13965642
2012	215,828	-0.019262316	4,749,570	-0.011715457
2013	171,426	-0.205728636	4,805,234	0.011719798
2014	342,640	0.998763315	5,953,600	0.238982326

المصدر:دائرة الاحصاءات العامة \نشرة الاحصاءات السنوية 2014 التجارة الخارجية / **مليون دينار**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من الجدول رقم (1) ان الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي عام 1990م كانت قيمتها (22.258) مليون دينار إلا أنها ما لبثت إلا ونمت هذه الصادرات إلى الاتحاد الاوربي حيث بلغت عام 1995م (63,011) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (54%) وهنالك زيادة ملحوظة في حجم الصادرات الأردنية ويعزى ذلك إلى تبني الحكومة الأردنية برامج تصحيح اقتصادية تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي. بينما تراجعت حجم الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي عام 2000م إلى نحو (35,475) ويعزى ذلك إلى إتباع الاتحاد الأوروبي سياسة إنكماشية خلال الفترة 1990 حتى العام 2000. اما عام 2005 يلاحظ أن هنالك إرتفاع ملحوظ على حجم الصادرات الأردنية للاتحاد الأوروبي حيث بلغت الصادرات الأردنية للاتحاد الاوربي في ذلك العام ما مجموعه (100,299) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (24%) أي ما نسبته (3.5%) من إجمالي الصادرات الأردنية ويعزى ذلك إلى توقيع اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية عام 2002 .وبالرجوع للتوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية يلاحظ أنه حتى الآن بعض الصادرات الأردنية لبعض الدول الأوروبية مثل (ايرلندا ، التشيك ، مالطا ، لكسبمورغ ،لاتفيا ، سلوفانيا ، استونيا ، لتوانيا ، السويد) لم تتجاوز قيمة المليون دينار وهذا يعزى إلى عدم قدرة الصادرات الأردنية على اختراق أسواق هذه الدول حيث أنها تطلب مواصفات عالية جدا في اسواقها .

وفي عام 2010م أصبح حجم الصادرات الأردنية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي (155,616) مليون دينار وبلغ معدل النمو في نفس العام ما نسبته (45%) ، أما في عام 2014 وبعد مرور عشر سنوات على توقيع اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي نلاحظ إرتفاع في حجم الصادرات عما كانت عليه قبل توقيع الاتفاقية حيث بلغ حجم الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي (342,640) مليون دينار وبنسبة نمو مقدارها (99%) ويلاحظ في المجمل أن الصادرات الأردنية للاتحاد الأوروبي قد ازدادت إذا ما قورنت مع السنوات السابقة قبل توقيع الاتفاقية . ويجدر الاشارة هنا إلى تزايد أعداد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ساهمت في رفع حجم الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي ، ومن أهم الدول التي يتم التصدير اليها من دول الاتحاد الأوروبي اسبانيا ، ايطاليا والمملكة المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (1)

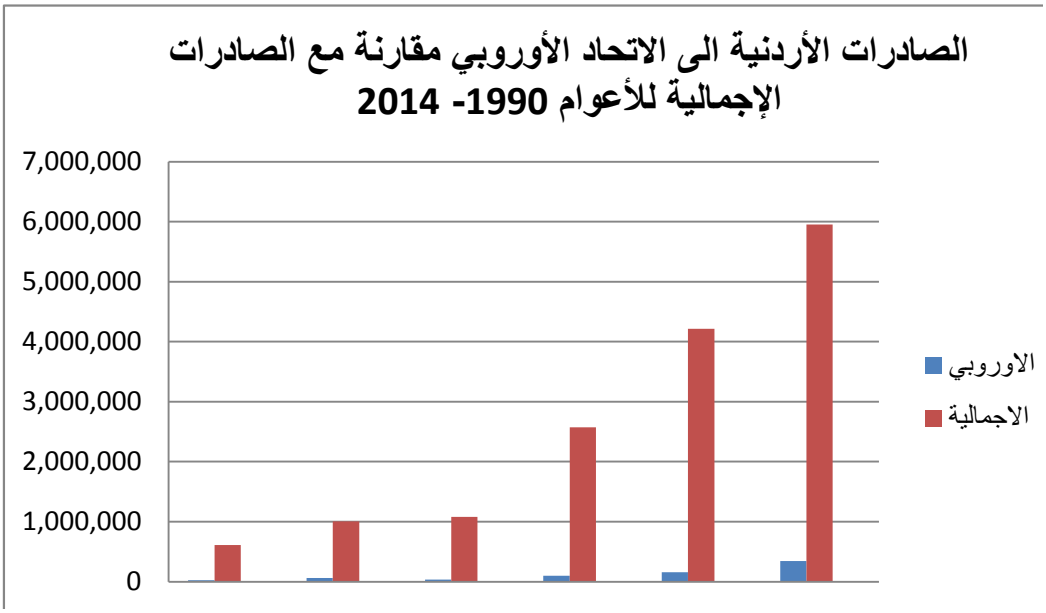

إعداد الباحث اعتمادا على جدول رقم (1)

يلاحظ من الشكل رقم (1) أن الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي مقارنة بالصادرات الإجمالية تعتبر قليلة جدا حيث أنها كانت تقترب من الصفر قبل توقيع الاتفاقية وأخذت بالتزايد الملحوظ بعد توقيع الاتفاقية عام 2002 .وعلى الرغم من هذا الارتفاع إلا أنه بقي إرتفاعاً ضئيلاً مقارنة مع حجم الصادرات الأردنية الإجمالية ومقارنة بحجم المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (2)

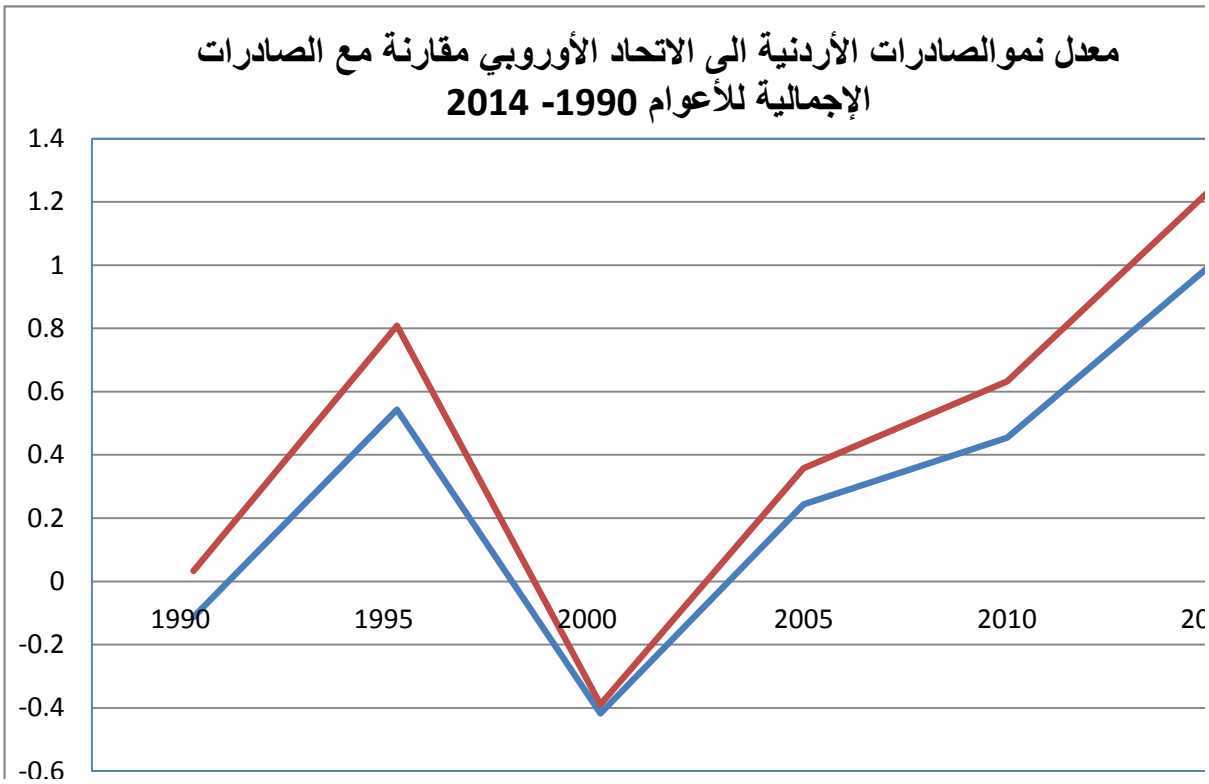

إعداد الباحث إعتماداً على الجدول رقم (1)

من الجدول رقم (1) يلاحظ ان هناك تذبذباً بمعدلات الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي ويبين الشكل رقم (2) أن الصادرات الأردنية قد شهدت إرتفاعاً في العام 1995م مقارنة بالعام 1990م فما لبثت إلا أن تراجعت في الأعوام 1997م -2001م وذلك بسبب إتباع دول الاتحاد الأوروبي سياسة إنكماشية في اقتصادياتها ثم اخذت الصادرات بالارتفاع التدريجي بعد توقيع مع الاتحاد الأوروبي عام 2002م حيث بلغت أقصاها عام 2008م ثم تراجعت بصورة حادة عام 2009م بسب الإزمة الاقتصادية العالمية ثم زادت في الأعوام 2010م والعام 2011م وتراجعت عام 2012م والعام 2013م وشهدت نمواً ملحوظاً بلغ أعلاه عام 2014م ويعود السبب في ذلك إلى زيادة أعداد دول الاتحاد الأوروبي عام 2013م لتصل إلى 25 دولة حيث وصلت إلى نمو كبير مقارنة بالعام 2013م بلغ (100%) ، وبالمجمل فإن معدل النمو للصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي أكبر بكثير من معدلات النمو الإجمالية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الاوربي مقارنة بالصادرات الأردنية الإجمالية في سنوات مختارة

الشكل رقم (3)

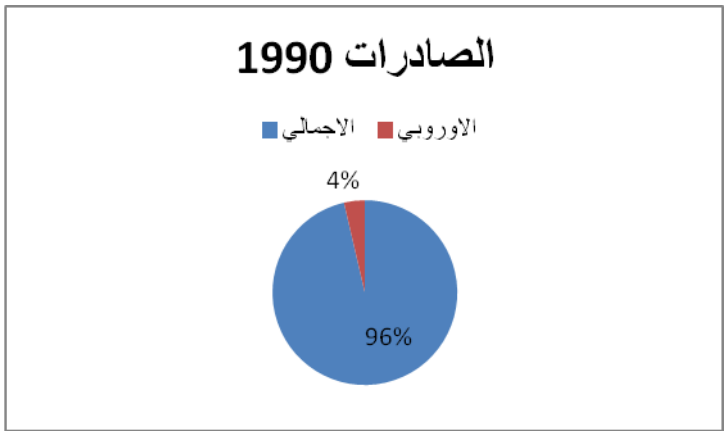

إعداد الباحث

الشكل رقم (4)

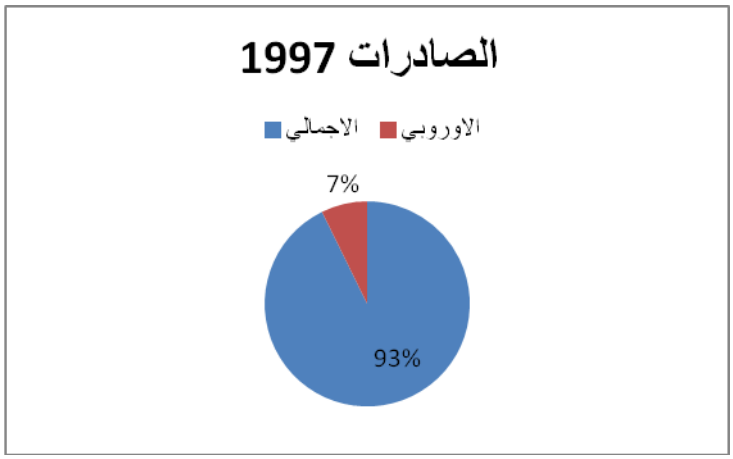

نلاحظ من الشكل (3) والشكل (4) أن الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي وتشكل ما نسبته (4%) و (7%) للأعوام 1990م و1997م على التوالي وتعتبر هذه النسب متواضعة مقارنة مع حجم الصادرات الأردنية الإجمالية بالرغم من نمو الصادرات الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الاوربي مقارنة بالصادرات الأردنية الإجمالية في سنوات مختارة

الشكل رقم (5)

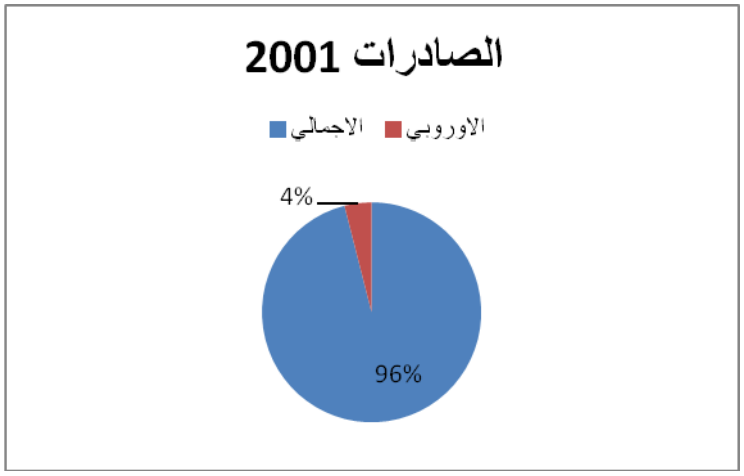

إعداد الباحث

الشكل رقم (6)

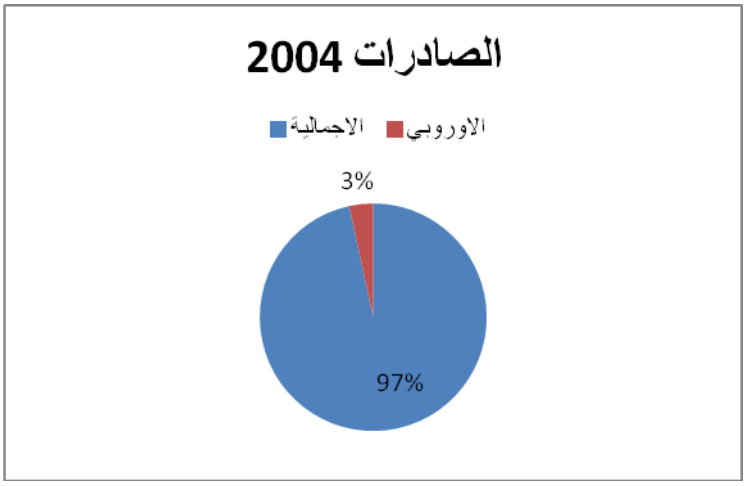

نلاحظ من الشكل (5) والشكل (6) أن الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي وتشكل ما نسبته (4%) و(3%) للأعوام 2001م 2004م على التوالي وتعتبر هذه النسب متواضعة مقارنة مع حجم الصادرات الأردنية الإجمالية على الرغم من نمو حجم هذه الصادرات ويعزى ذلك إلى المعوقات المتمثلة بالشروط الواجب توفرها في السلع المصدرة للاتحاد الأوروبي والتي تعرف باسم اليورو 1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الاوربي مقارنة بالصادرات الأردنية الإجمالية في سنوات مختارة

الشكل رقم (7)

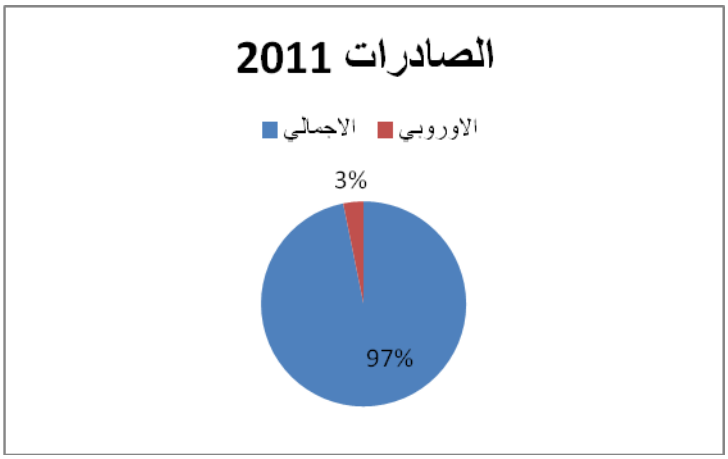

إعداد الباحث

الشكل رقم (8)

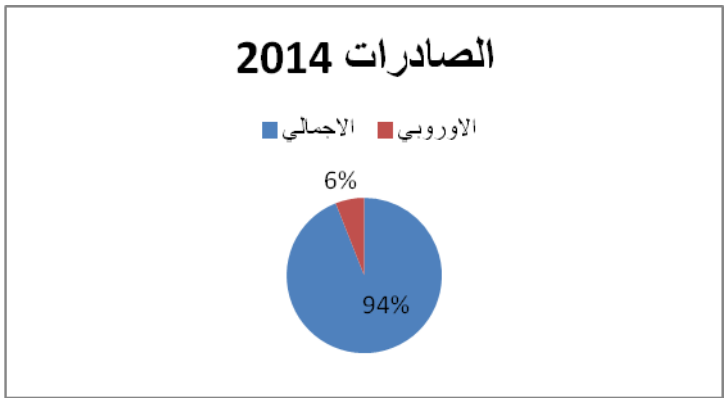

نلاحظ من الشكل (7) والشكل (8) أن الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي وتشكل ما نسبته (3%) و(6%) للأعوام 2011 2014 على التوالي وتعتبر هذه النسب متواضعة مقارنة مع حجم الصادرات الأردنية الإجمالية على الرغم من نمو حجم هذه الصادرات ويعزى ذلك إلى المعوقات المتمثلة بالقيمة المضافة التي تشترط الاتفاقية ان تصل بعض السلع فيها إلى (70%) من قيمة البضائع المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي ، ومن الصعب توفير هذه النسب إلا في صناعات محدودة جدا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (2) المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي مقارنة مع المستوردات الإجمالية للأعوام 1990 – 2014

السنة	المستوردات من الاتحاد الأوروبي	معدل النمو في المستوردات الاتحاد الأوروبي	المستوردات الإجمالية	معدل النمو في المستوردات الإجمالية
1990	531,408	0.335575176	1,725,828	0.403100788
1991	552,544	0.039773583	1,710,463	-0.008902973
1992	698,716	0.264543638	2,214,002	0.294387543
1993	814,351	0.165496425	2,453,625	0.108230706
1994	838,152	0.029226955	2,362,583	-0.0371051
1995	261،859	0.025185169	250،590،2	0.096363599
1996	963,627	0.121460185	3,043,556	0.175004729
1997	946,995	-0.01725979	2,908,085	-0.044510763
1998	887, 829	-0.062477627	2,714,374	-0.066611189
1999	834,939	-0.059572283	2,635,207	-0.029165841
2000	1,074,188	0.286546682	3,259,404	0.236868299
2001	1,113,911	0.03697956	3,453,729	0.059619796
2002	1,063,850	-0.044941652	3,599,160	0.042108399
2003	1,109,594	0.042998543	4,072,008	0.131377321
2004	1,418,499	0.27839462	5,799,241	0.4241723
2005	1,834,667	0.293386178	7,442,864	0.283420365
2006	1,928,210	0.050986364	8,187,725	0.100077201
2007	213،366،2	0.227155237	194،722،9	0.187410911
2008	474،541،2	0.074068142	895،060،12	0.240552801
2009	435،125،2	-0.163699884	696،107،10	-0.161944781
2010	2,277,937	0.071750959	11,050,126	0.093238855
2011	2,742,887	0.204110122	13,440,215	0.216295181
2012	2,578,842	-0.059807422	14,733,749	0.09624355
2013	3,398,825	0.317965583	15,667,344	0.063364389
2014	3,181,700	-0.063882371	16,145,900	0.030544807

المصدر:دائرة الاحصاءات العامة \نشرة الاحصاءات السنوية 2014\التجارة الخارجية/ **مليون دينار**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (2) يوضح لنا حجم المستوردات من الاتحاد الأوروبي و إجمالي المستوردات للأردن ويوضح لنا الجدول أن حجم المستوردات نمت بشكل كبير بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية حيث بلغت المستوردات من الاتحاد الأوروبي عام 1990 (531,408) مليون دينار وبلغت عام 1995 (859,261) بمعدل نمو (2%) أما في عام 2000م وصلت إلى (1,074,188) مليون دينار بمعدل نمو (28%) وهذا يشير إلى ان الأردن يعتمد بصورة كبيرة على وارداته من السوق الأوروبية . في حين بلغت المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي وحده في عام 2005م ما قيمته (1,834,667) مليون دينار ، وهو ما نسبته (29%) من إجمالي المستوردات الأردنية عام 2005م وقد استمرت المستوردات الأردنية من دول الاتحاد الأوروبي بالارتفاع بشكل ملحوظ ، حيث بلغت قيمتها خلال العام 2010م ما مجموعه (2,277,937) مليون دينار ، بنسبة نمو بلغت (7%) مقارنة بالعام 2005م وشكلت المستوردات الأردنية من الدول الأوروبية ما نسبته (19.9) من إجمالي المستوردات الأردنية خلال العام 2010 ، مقابل (21%) عام 2009.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (9)

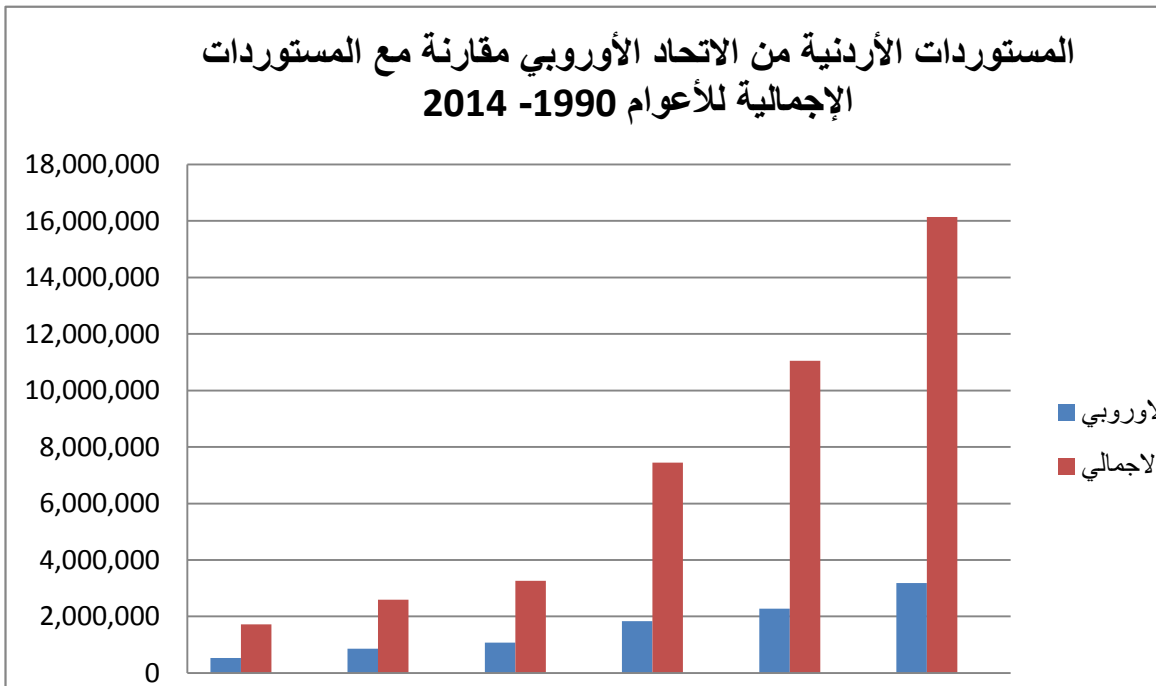

إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (2)

يلاحظ من الشكل رقم (9) أن المستوردات من الاتحاد الأوروبي في زيادة مستمرة وبشكل خاص بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية لتصل نسبة المستوردات من الاتحاد الأوروبي وحده ما مجموعه (30%) من إجمالي مستوردات المملكة الأردنية عام 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (10)

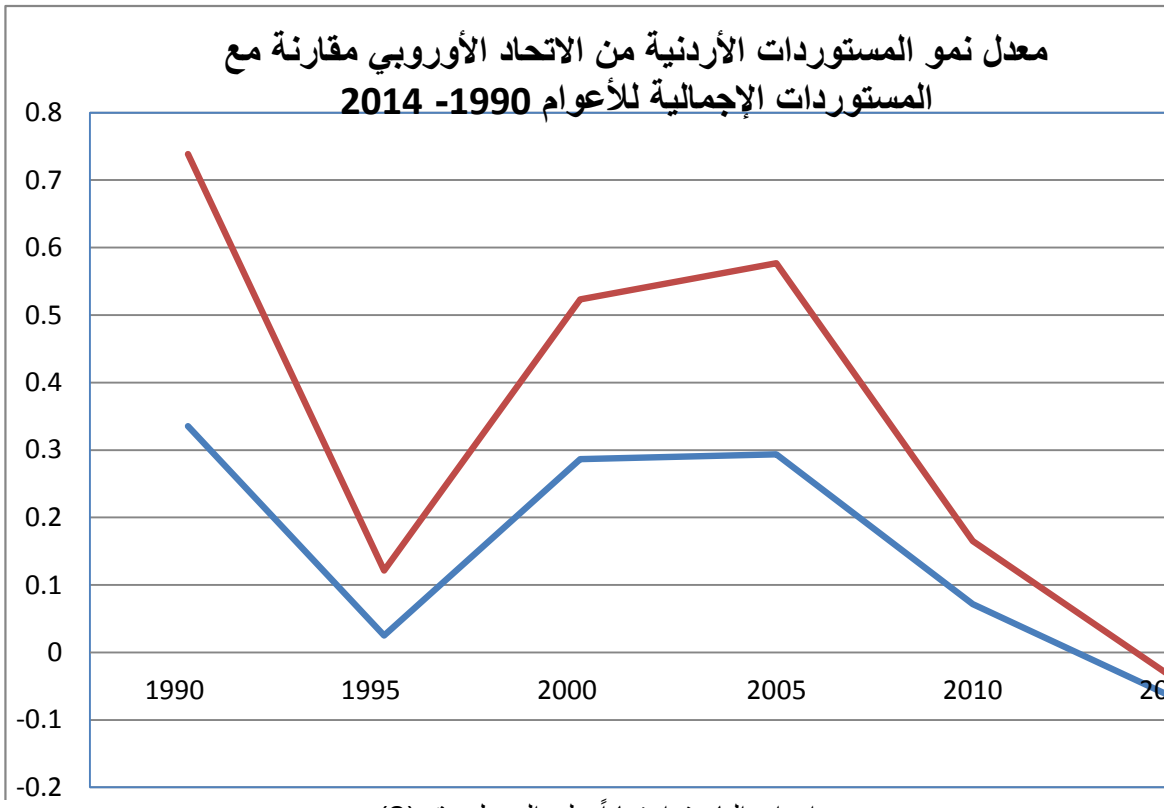

إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (2)

يلاحظ من الشكل رقم (10) أن المستوردات من الاتحاد الأوروبي قد شهدت إنخفاضاً في العام 1995م مقارنة بالعام 1990م فما لبثت إلا أن نمت في الأعوام 1997م -2001م وذلك بسبب إتباع دول الاتحاد الأوروبي سياسة إنكماشية في إقتصادياتها ثم أخذت المستوردات بالارتفاع التدريجي بعد توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 2002م حيث بلغت أقصاها عام 2005م ثم تراجعت بصورة حادة عام 2009م بسب الأزمة الاقتصادية العالمية ثم زادت في الأعوام 2010م و العام 2011م نتيجة لإزدياد الدول الأعضاء في دول الاتحاد الأوروبي وتراجعت بشكل عام 2012م والعام 2013م وشهدت انخفاضاً ملحوظاً بلغ اعلاه عام 2014م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي مقارنة بالمستوردات الأردنية الإجمالية في سنوات مختارة

الشكل رقم (11)

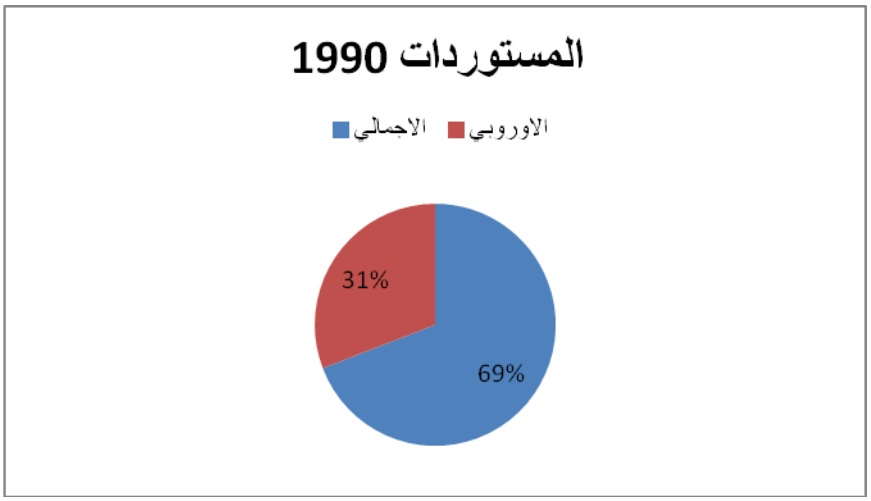

إعداد الباحث

الشكل رقم (12)

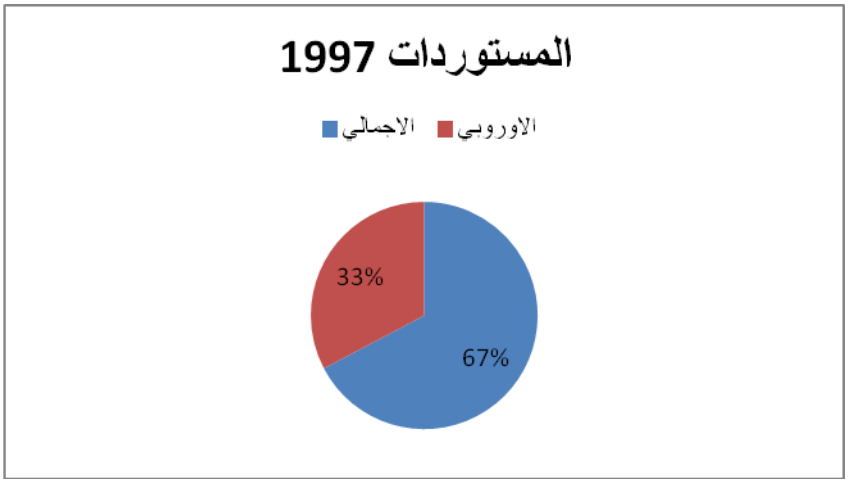

نلاحظ من الشكل (11) والشكل (12) المستوردات من الاتحاد الأوروبي وتشكل ما نسبته (31%) و(33%) للأعوام 1990 1997 على التوالي وتعتبر هذه النسب مرتفعة جدا مقارنة مع حجم المستوردات الأردنية الإجمالية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي مقارنة بالمستوردات الأردنية الإجمالية في سنوات مختارة

الشكل رقم (13)

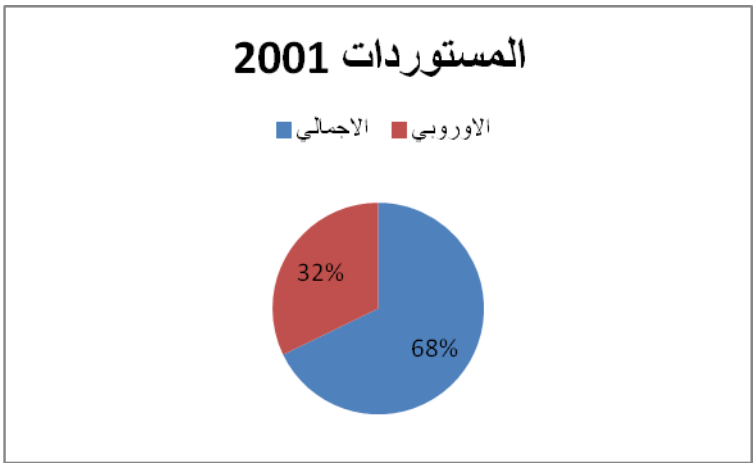

الشكل رقم (14)

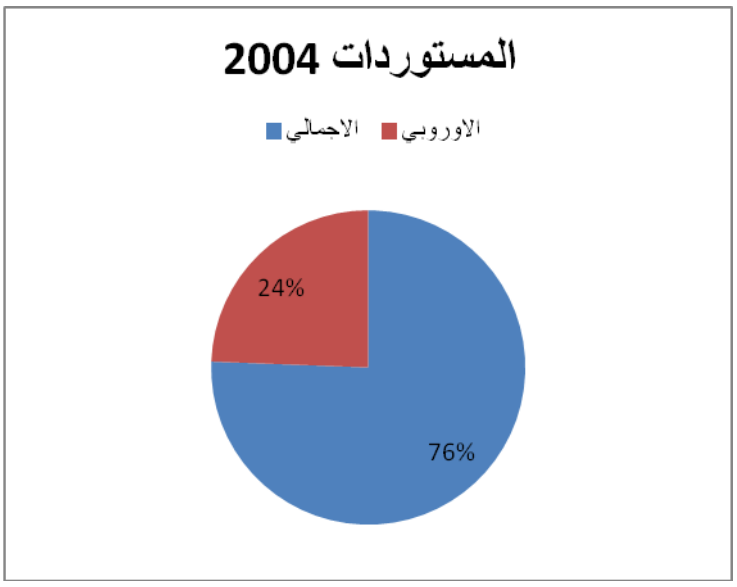

نلاحظ من الشكل (13) والشكل (14) المستوردات من الاتحاد الأوروبي وتشكل ما نسبته (32%) و(24%) للأعوام 2001 2004 على التوالي وتعتبر هذه النسب مرتفعة جداً مقارنة مع حجم المستوردات الأردنية الإجمالية . ونلاحظ هنا أن نسبة المستوردات بدأت بالإنخفاض عام 2004 نتيجة دخول اتفاقية الشراكة الأردنية الاوربية حيز التنفيذ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي مقارنة بالمستوردات الأردنية الإجمالية في سنوات مختارة

الشكل رقم (15)

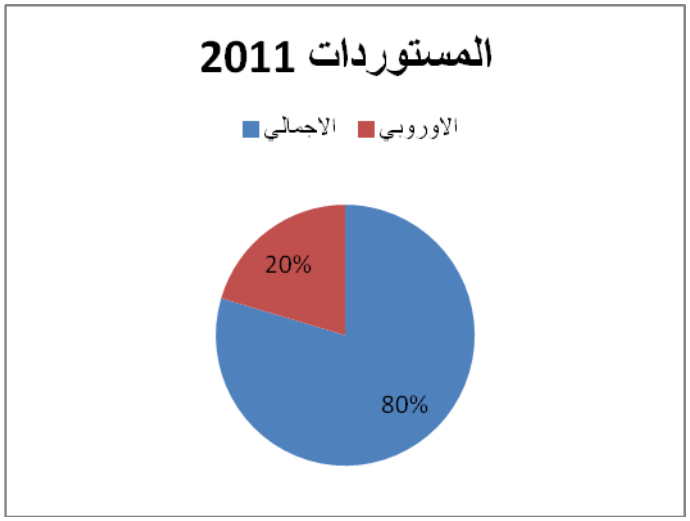

الشكل رقم (16)

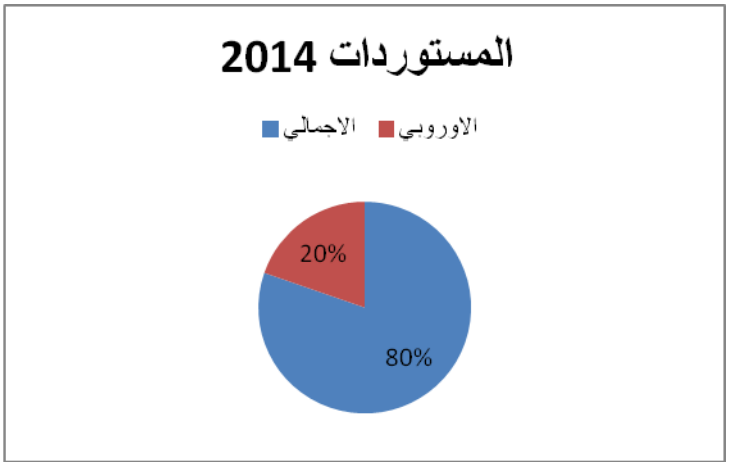

نلاحظ من الشكل (15) والشكل (16) المستوردات من الاتحاد الأوروبي وتشكل ما نسبته (20%) و(20%) للأعوام 2011 2014 على التوالي وتعتبر هذه النسب مرتفعة جداً مقارنة مع حجم المستوردات الأردنية الإجمالية . ونلاحظ هنا أن نسبة المستوردات إنخفضت بشكل كبير منذ عام 2004 نتيجة دخول اتفاقية الشراكة الأردنية الاوربية حيز التنفيذ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (3)

التجارة الخارجية مع الاتحاد الاوروبي مقارنة مع التجارة الخارجية الإجمالية الاردنية منذ العام 1990م حتى العام 2014

السنة	التجارة الإجمالية مع الاتحاد الاوروبي	التجارة الإجمالية الاردنية
1990	553,666	2,338,081
1991	571,230	2,309,090
1992	718,030	2,847,757
1993	842,622	3,144,907
1994	878,976	3,156,502
1995	922,272	3,594,784
1996	1,049,874	4,083,357
1997	1,024,747	3,975,249
1998	956,861	3,760,756
1999	895,860	3,686,560
2000	1,109,663	4,340,221
2001	1,167,881	4,806,100
2002	1,114,096	5,155,908
2003	1,184,548	5,747,083
2004	1,499,138	8,105,867
2005	1,934,966	10,013,086
2006	2,035,941	11,117,035
2007	2,476,752	12,905,901
2008	2,723,638	16,492,008
2009	2,232,449	13,686,862
2010	2,433,553	15,267,075
2011	2,962,954	18,246,088
2012	2,794,670	19,483,319
2013	3,570,251	20,472,578
2014	3,524,340	22,099,500

المصدر:دائرة الاحصاءات العامة \نشرة الاحصاءات السنوية التجارة الخارجية\2013**مليون دينار**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شهدت التجارة الخارجية (الصادرات + المستوردات) نشطاً ملحوظاً حيث يوضح الجدول رقم (3) تطورات التجارة الخارجية للأردن خلال السنوات (1990- 2014) ، ونلاحظ التطور الكبير في حجم التجارة الخارجية خلال هذه الفترة حيث بلغت إجمالي التجارة الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي عام م1990م ما مجموعه (553) مليون دينار في حين بلغت إجمالي التجارة الخارجية عام 1990م (2338) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (35%) في حين بلغت إجمالي التجارة الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي عام 1995 ما مجموعه (922) مليون دينار وبلغت إجمالي التجارة الخارجية عام 1995م (3594) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (38%) .بلغت إجمالي التجارة الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي عام 2000م ما مجموعه (1109) مليون دينار في حين بلغت إجمالي التجارة الخارجية عام 2000م (4340) مليون دينار وبنسبة نمو بلغت (33%). أما في عام 2005م وبالرغم من مرور ثلاث سنوات على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ومما وفره السوق الأوروبي من افاق واسعة أمام القطاعات الاقتصادية المختلفة لدخول سوق يمتاز بعدد كبير من المستهلكين الأوروبيين ، إلا أن حجم التبادل بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي بقي دون المستوى المطلوب وبالتحديد فيما يتعلق بالصادرات الأردنية ، حيث لم يستطع القطاع الخاص التصديري الاستفادة من اتفاقية الشراكة بالشكل الأمثل بسب العراقيل المتعلقة بالمواصفات والمقاييس وقواعد المنشأ المطلوبة للبضائع والمنتجات الأردنية مما شكل تحد كبير من القدرة على التصدير والوصول إلى الأسواق الأوروبية .حيث بلغت إجمالي التجارة الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي عام 2005 ما مجموعه (1879) مليون دينار ، مقارنة مع قيمة إجمالي التجارة الخارجية عام 2005 البالغة (1001) مليون دينار وبنسبة نمو (34%) بلغت قيمة التجارة الخارجية الأردنية مع دول الاتحاد الأوروبي عام 2010م ما مجموعه (2324) مليون دينار ، مقارنة مع قيمة إجمالي التجارة الخارجية والبالغة (1526) مليون دينار ، وبنسبة نمو بلغت (38%) وشكلت التجارة الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (14.6%) من قيمة إجمالي التجارة الخارجية عام 2010 م بالرغم من مرور ما يقارب من عشر سنوات على دخول اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية حيز التنفيذ ، إلا ان الاقتصاد الأردني كان الاكثر خسارة بتجارته وبالأخص قطاع الصادرات ، حيث تشير ارقام التبادل التجاري خلال السنوات الماضية إلى تضاؤل حجم الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي بل ان الاتفاقية تسببت بعجز كبير في الميزان التجاري بين طرفي الاتفاقية بسبب تزايد مستوردات المملكة من الاتحاد الأوروبي مقابل ضعف كبير في الصادرات الوطنية إلى أسواق هذه الدول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث مازالت الصادرات الوطنية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي تتراوح مكأنها ، بالرغم من دخول اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية حيز التنفيذ منذ سنوات عديدة حيث لم يستفد الاقتصاد الوطني والمصدريين الأردنيين بشكل قوي من هذه الاتفاقية ، وكان الاقتصاد الأردني الاكثر خسارة بتجارته وبالأخص قطاع الصادرات ولا تزال هذه الاتفاقية تسبب عجز كبير في الميزان التجاري بين طرفي الاتفاقية بسبب تزايد مستوردات المملكة من الاتحاد الأوروبي مقابل ضعف كبير في الصادرات الوطنية إلى أسواق هذه الدول ، وبالأخص (ايرلندا ، مالطا ، لكسبمورغ اتنفيا ، سلوفانيا ،استونيا ، لتونيا ،السويد ، الدنمرك) حيث أن الصادرات الوطنية إلى هذه الدول حتى الان لم تتجاوز عتبة المليون دينارفي العام 2014م ، نلاحظ التزايد المضطرد في حجم الصادرات الوطنية إلى الخارج ، مع إنخفاض حجم المستوردات. ويرجع ذلك إلى إنخفاض قيمة الدينار الأردني مما انعكس ايجابياً على حجم الصادرات الأردنية ، وسلبياً على حجم المستوردات. وقد حققت التجارة الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي خلال عام 2014 إنخفاضا واضحاً ، فقد بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية إلى دول الاتحاد الأوروبي عام 2014م ما مجموعه (3426) مليون دينار بانخفاض مقداره (166) مليون دينار ، مقارنة مع قيمة إجمالي التجارة الخارجية عام 2014م والبالغة (2209) مليون دينار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (4)جدول الميزان التجاري الأردني الأوروبي والميزان التجاري الأردني للفترة 1990-2014

السنة	العجز في الميزان التجاري الأردني الأوروبي	العجز في الميزان التجاري الأردني
1990	-509,150	-1,113,575
1991	-533,858	-1,111,836
1992	-679,402	-1,580,247
1993	-786,080	-1,762,343
1994	-797,328	-1,568,664
1995	-796,250	-1,585,716
1996	-877,380	-2,003,755
1997	-869,243	-1,840,921
1998	-818,797	-1,667,992
1999	-774,018	-1,583,854
2000	-1,038,713	-2,178,587
2001	-1,059,941	-2,101,358
2002	-1,013,604	-2,042,412
2003	-1,034,640	-2,933،396،-2
2004	-1,337,860	-3,492,615
2005	-1,734,368	-4,872,642
2006	-1,820,479	-5,258,415
2007	-2,255,674	-6,538,487
2008	-2,359,310	-7,629,782
2009	-2,018,421	-6,528,530
2010	-2,122,321	-6,833,177
2011	-2,522,820	-8,634,342
2012	-2,363,014	-9,984,179
2013	-3,227,399	-10,862,110
2014	-2,839,060	-10,192,300

المصدر:دائرة الاحصاءات العامة\نشرة الاحصاءات السنوية التجارة الخارجية/ **مليون دينار**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الميزان التجاري الأردني :

لقد أكدت الدراسات الاقتصادية أن العجز في الميزان التجاري الأردني مزمن ويحتاج إلى فترات طويلة وإجراءات جادة وسياسات تجارية مدروسة وفعالة ، لتخفيضه والحد منه عن طريق التأثير على الصادرات بكافة أنواعها بشكل مستقل على المستوردات ، لأن الصادرات تؤثر بشكل مستقل على المستوردات ، فالصادرات تؤثر بشكل مباشرعلى الميزان التجاري ، ومن بيانات الجدول رقم (4) للفترة (1990-2014) يتضح أن الميزان التجاري يميل لصالح الاتحاد الأوروبي ، حيث بلغ العجز في الميزان الأردني الأوروبي عام 1990م (509) مليون دينار، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة قيمة المستوردات. أما في العام 1995 أرتفع هذا العجز (796) مليون دينار وهو ما يشكل (50%) من إجمالي العجز في الميزان التجاري الأردني إلا أنها في العام 2000م وصل العجز في الميزان الأردني الأوروبي (1038) مليون دينار . وهذا يشير إلى العجز الكبير في الميزان التجاري الأردني الأوروبي ، وهذا يعود إلى قلة الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي بسب السياسة التقشفية التي اتبعتها الحكومة الأردنية خلال هذه الفترة .وبحلول العام 2005م وصلت إلى ما مجموعه (1698)مليون دينار ، مقابل (1290) مليون دينار عام 2004 بزيادة (408) مليون دينار ويعتبر العجز التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي عجزاً دائما حيث سجل ما نسبته (38.8%) من إجمالي الميزان التجاري الأردني عام 2005م. ويعود السبب في ذلك إلى توقيع اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ودخولها حيز التنفيذ بشكل كامل عام 2004م وتجدر الاشارة هنا إلى أن العجز التجاري مع الدول الأوروبية يعتبر الاعلى من حيث الارقام مقارنة ببقية المجموعات الاقتصادية الأخرى ، أما العجز في الميزان التجاري الأردني مع دول الاتحاد الاوربي فقد بلغ عام 2010 ما قيمته (1987) مليون دينار ، مقابل (2005) مليون دينار عام 2009 ، بزيادة نسبتها (01%) وشكل العجز التجاري الأردني مع الدول الأوروبية ما نسبته (34%) من إجمالي الميزان التجاري خلال العام 2010 مقابل (36%) عام 2009. أما في العام 2014 وبعد مرور عشر سنوات على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وصل العجز في الميزان التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي إلى (2839) مليون دينار، وهو ما يشكل 20 % من إجمالي العجز في الميزان التجاري الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (5)

التركيب السلعي للمستوردات من الاتحاد الأوروبي حسب الاغراض الاقتصادية

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام والسلع الوسيطة	السلع الرأسمالية	سلع اخرى غير داخلة في مكان آخر
1995	113,296	303,540	542,099	13,626
1996	120,504	318,630	642,753	2,244
1997	109,268	312,672	622,375	11,903
1998	119,842	329,921	551,800	6,108
1999	156,344	349,790	468,375	16,774
2000	153,220	360,381	680,961	32,846
2001	123,313	341,662	748,142	24,107
2002	113,296	343,474	706,184	35,123
2003	120,504	362,275	652,496	76,786
2004	109,268	408,695	907,725	72,409
2005	119,842	457,161	1,267,773	51,386
2006	156,344	491,807	1,312,150	80,406
2007	153,220	549,396	1,623,682	110,813
2008	123,313	665,430	1,647,025	87,827
2009	209,418	707,102	1,333,725	84,608
2010	358,138	891,932	1,332,667	53,338
2011	423,197	1,344,901	1,325,088	72,898
2012	397,198	1,244,822	1,273,555	60,465
2013	550,084	1,590,688	1,705,207	102,930
2014	648,139	1,593,344	1,456,812	155,385

نشرة البنك المركزي الأردني لعام 2014/ مليون دينار

يلاحظ من الجدول رقم (5) ان السلع الرأس مالية كان لها النصيب الأكبر من المستوردات من الاتحاد الأوروبي وان المواد الخام والسلع الوسيطة إزدادت بصورة ملحوظة بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية وتساهم هذه المستوردات في زيادة العملية الأنتاجية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد توصلت الدراسة من خلال التحليل الوصفي لبيانات الصادرات و المستوردات والميزان التجاري الأردني الأوروبي وتحليل هيكل الواردات من الاتحاد الأوروبي إلى ما يلي :

أولاً:- النتائج

1) لقد أدت اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية إلى زيادة الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي حيث ارتفعت الصادرات من (22) مليون دينار إلى ما قيمته (3426) مليون دينار عام 2014 .

2) لقد ازدادت المستوردات بسبب توقيع اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية حيث توقفت برامج التصحيح الاقتصادية واستخدمت الأردن سياسة اقتصادية توسعية بعد فترة طويلة من اتباع سياسة إنكماشية إمتدت منذ العام 1989م حتى عام 2000م وبلغت إجمالي المستوردات من الاتحاد الأوروبي عام 2014م (3181) مليون دينار وما نسبته (20%) من إجمالي المستوردات مقارنة (531) مليون دينار عام 1990.الا أنه من خلال تحليل هيكل المستوردات يتبين ان الاتفاقية عملت على تحسين العملية الانتاجية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي

3) عملت اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية على زيادة العجز بالميزان التجاري الأردني الأوروبي ويعود ذلك إلى تشدد بنود الاتفاقية من ناحية المنشأ بحيث لا تقل نسبة القيمة المضافة على المنتجات المصدرة من الأردن عن (70%) وهذا غير متوفر في معظم المنتجات الأردنية لان القيمة المضافة لها متدنية حيث أن معظمها صناعات تحويلية ، والتأخر في إجراءات تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الأردنية حيث إحتاجت بعض السلع إلى عشر سنوات لإنهاء إجراءات الإعفاء إلى إضافة إلى المنافسة مع الدول الاخرى وعدم قدرة الشركات الأردنية على الوفاء بالشروط الصحية والجودة.

4) وتوصلت الدراسة إلى أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وعقد الاتفاقيات التجارية والإنفتاح التجاري قد أدى إلى زيادة التجارة الخارجية وتحسين إنتاجية عناصر النتاج مما حقق تطوراً في تشجيع وتنمية الصادرات وأكسبها تحقيق معدل مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي. وعليه يجب تطوير الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية وشمولها القرارات والإجراءات المبرمجة بطريقة عملية ودقيقة والتركيز على المواضيع المباشرة وغير المباشرة التي تخص التجارة الخارجية بشكل عام والصادرات الوطنية بشكل خاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً:- التوصيات

إعتماداً على النتائج أعلاه توصي الدراسة مايلي :

1) زيادة حجم الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي من خلال إستخدام مستوى تكنولوجي متقدم لتطوير المنتجات الصناعية والزراعية الأردنية لزيادة تنافسيتها في الأسواق الأوروبية وتحسين المواصفات الأردنية للسلع و الخدمات التي يطلبها الاتحاد الأوروبي.

2) دراسة استغلال الفرص والتحديات الناشئة عن التوسع الأخير للاتحاد الأوروبي والخطط المستقبلية وانعكاسات ذلك على الأردن والسعي لإيجاد السبل الكفيلة بزيادة الصادرات الأردنية لدول الاتحاد كبديل عن المساعدات المالية.

3) دعوة الحكومة إلى المبادرة لمساعدة القطاع الخاص الأردني خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دراسة الأسواق الأوروبية لتسهيل مهمة هذه الشركات في الوصول إلى هذه الأسواق.

4) الاستفادة من الفرص المتاحة ضمن اتفاقية الشراكة من خلال العمل الجاد اعادة التفاوض بشان بعض شروط اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية والتي تحد من قدرة السلع الأردنية للوصول إلى السوق الأوروبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع :-

المراجع بالغة العربية :-

1) أبو غزالة ، طلال 1997 ، اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية (TRIPS) ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، ندوة **اتفاقية الشراكة الأوروبية –** الأردنية "شراكة في التنمية " الأردن .

2) **اتفاقية الشراكة الأوروبية** ، عمان 1997/11/24 وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية غرفة تجارة عمان .

3) الأحمد ، احمد ،1998 ، **التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة** الأردنية **الهاشمية والاتحاد الأوروبي (اتفاقية الشراكة** الأردنية **الأوروبية)** ، ط 1، المعهد الدبلوماسي الأردني.

4) الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ،**أوراق اقتصادية** ، العدد 10، اب 1994.

5) البنك المركزي الأردني ، **النشرة الاحصائية الشهرية** ،اعداد متفرقة .

6) البنك المركزي الأردني ، **النشرة الاحصائية الشهرية** ،عمان 1998، ص58 .

7) التتير سمير 1976 م ، **تطور السوق العربية المشتركة** ،الطبعة الاولى معهد الإنماء العربي بيروت لبنان.

8) الجاسم ، محمد علي ، **القواعد الأساسية للاقتصاد الدولي** ، دار الجاحظ ، بغداد 1976.

9) جعاطة ، أحمد زبير (2000) **التجارة البينية العربية لمستلزمات الانتاج الزراعي** ، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية ، بغداد.

10) حمادي ، طه يونس (2005) .**أداء الصادرات والنمو الاقتصادي في ايران للمدة (1990- 2003)** ، مجلة دراسات أقليمية ، جامعة الموصل ، العدد 3، 51-66.

11) الحمشة عبد الحميد (2013) . **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراعية – دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر.

12) الخفاجي ، ناهدة عزيز مجيد (2005) **. اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق و انعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة (1980- 2000)** ، رسالة ماجستير قسم الاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13) داود أكرم حنا (2010) . **اتجاهات تطور التجارة الخارجية العربية البينية للمدة (1996 -2002)** مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 32 العدد 100، 117 -134.

14) رزق ، ميرندا زغلول (2010). **التجارة الدولية** ، جامعة الزقازيق ، كلية التجارة.

15) سمير، صارم 2000- **أوروبا والعرب من الحوار** إلى **الشركة** ، الطبعة الاولى ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ص42.

16) شقير ، محمد لبيب (2006) ، **الوحدة الاقتصادية العربية** : تجاربها وتوقعاتها ، منشورات مركز دراسة الوحدة العربية .

17) الشمري ، محمد ظاهر دبوس (2014) . **الترابط بين المستوردات والصادرات حالة الأردن رسالة ماجستير** . جامعة ال البيت ، الأردن .

18) صيام ، أحمد زكريا (2004) **اليات جذب الاستثمارات الخارجية** إلى **الدول العربية قي ضل العولمة الأردن كنموذج** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 3 جامعة البلقاء التطبيقية ، الأردن ص 100 -101.

19) صيدم مأمون (2006) . **مؤشرات التجارة الخارجية** الأردنية **للعام 2005 ، مقارنة مع العام 2004** . منشورات غرفة تجارة عمليات إدارة الدراسات والتدريب ، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية ،عمان –الأردن.

20) طالب عوض ، **التجارة الدولية ،نظريات وسياسات** .ط1 ، عمان 1995.

21) عبد الجابر ، تيسير ،1996 ، **افاق التعاون بين الأردن و الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية المشاركة المقترحة** ، المركز الاستشاري العربي ،عمان.

22) عبد الجابر ، تيسير ،1997 ، اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد **الأوروبي** ، ندوة اتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية "شراكة في التنمية " ، الأردن.

23) عبد الرحيم اكرم ، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ، –الطبعة الاولى 2002 ص246.

24) عبد الرزاق ، محمود (2010) . **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية** ، ط(1) ، الاسكندرية : الدار الجامعية .

25) عبد اللطيف الفراتي، 1993 ، **المجموعة الاقتصادية الأوروبية**.

26) عبد الله ،عبد الخالق ، (2006) **النظام العالمي الجديد الحقائق و الأوهام** ، مجلة السياسة الدولية ، الإمارات ، العدد 124. 36-58 .

27) العبد الله ،نظمي ،1997 ، **قواعد المنشأ** ، ندوة اتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية "شراكة في التنمية "، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

28) عريبي، مريم (2013) .**أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الامن الغذائي المستدام في الدول النامية (الاقتصاديات المغاربية)** ، رسالة ماجستير الاقتصاد الدولي ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر.

29) العصار ، رشاد و آخرون ، **التجارة الخارجية** ، دار المسيرة ، عمان ،2000.

30) عقل مفلح 1997، **اتفاقية الشراكة الأوروبية** الأردنية **وأثرها على القطاع المصرفي في الأردن** ، ندوة اتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية " شراكة في التنمية " ، الأردن.

31) العموش ، احمد سليمان علي (2002). **اثار العولمة على قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني** ، اطروحه دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق.

32) عوض ، طالب ، وباكير ، عامر (2008) **التجارة العربية البينية الواقع والأفاق المستقبلية** . مجلة دراسات ، الجامعة الأردنية ،الأردن.

33) فيحان ، ممدوح عطا لله (2007) **تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على هيكل الصادرات السلعية في الدول النامية** دراسة اقتصادية قياسية لحالتي المملكة الأردنية و جمهورية مصر العربية للفترة (1985-2004) ، رسالة ماجستير الجامعة المستنصرية ، العراق ،بغداد.

34) مجلة **نيوزفلاش** – اليورو – ص19.

35) مسعود ، دراوسي (2006) .**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990 -2004)** .اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، الجزائر.

36) المسفر ،محمد 1998،**الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية** ،مجلة التعاون ، العدد47 ، الرياض.

37) المصدر:البنك المركزي الأردني .، **الصادرات والواردات والميزان التجاري الأردني.**

38) المعموري ، عبد علي والشمري ، ازهار (2005). **قياس العلاقة بين كثافة التكييف الاقتصادي و ازدياد الفقر في اقطار عربية مختارة** ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين المجلد 31 ، العدد 7 ، 146.

39) المنايصة هيثم ، **التجارة الخارجية والأرقام القياسية للتجارة** ،2008 ، عمان ، الأردن.

40) منصور ، يوسف ،1997 ، **اتفاقية الشراكة الأوروبية و الاقتصاد الأردني** ،محاضرة في غرفة صناعة عمان ، الأردن.

41) مهدي حافظ ، **الشراكة الاقتصادية العربية –الأوروبية – تجارب وتوقعات** ، ص2، 2002.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

42) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (2013) ، **التجارة الخارجية العربية مؤشرات الادء والتطور** ، العدد الفصلي الثاني (ابريل يونيو)، دولة الكويت.

43) مؤسسة المناطق الحرة ،**الخطة الإستراتيجية** 2005-2007.

44) موسى سعيد مطر و اخرون ، التجارة الخارجية ،دار الصفاء للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ، الأردن ،2001 ص 13-14.

45) النعيمات ، عبد السلام واخرون ، **الاتفاقية التجارية الأردنية مع دول العالم** ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، الأردن ،1999 .

46) نور الدين حاطوم ، **التاريخ الدبلوماسي** ، الجزء الاول ،1971 الطبعة الاولى دار الفكر دمشق سوريا.

47) الهجيره ، عبد الجليل (2012) . **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير ، جامعة ابي بكر بلقيد ، الجزائر.

48) هلال جنان سليم (2014) **السياسة التجارية العراقية بعد 2003 : الاداء ومتطلبات الاصلاح** ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 16، العدد 1، جامعة القادسية ، العراق .

49) وزارة التخطيط ، **وحدة المساندة الفنية ،اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية** ،عمان الأردن ،2000.

50) وزارة الصناعة والتجارة (2004) ، **التقرير السنوي** ، عمان ، الأردن.

51) وزارة الصناعه والتجارة (2007) ، **الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية** ، مديرية السياسات والعلاقات التجارية الخارجية (gov.jo،www.mit).

52) ولعو ، فتح الله ،(1982) ، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية** ، بيروت.

53) يونس ، محمود (2007) .**اقتصاديات دولية** ، الاسكندرية ، الدار الجامعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع بالغة الانجليزية :-

1) Balassabela (1985) " Export ،policy Choices، and Economic in Developing Countries After the 1973 Oil Shock ".**Journal Of Development Economics**، May /June،Vol،19 No، (2)،pp:23-35.

2) Cortes، Imam Roca 1997، **EU- Jordan Association Agreement**، seminar held at the chamber of industry .Amman .

3) Dean A. De Rosa، **Regional Integration Arrangement**، Static Economic theory، Quantitative Findings and Policy Guidelines world bank ،working papers No.2001 August1998.

4) Esfahani E & Salehi، H. (2009) "Export ،Imports، and Economic Growth in semi- Industrialized Countries" **Journal Of Development Economics .**vo1. 35، No .1،P:93-116.

5) Europen Commision ، **Europe from A to Z** ، Amman 1997.

6) Feder، Gershon. (1983) "**On Export and Economics Growth**" **Journal OfDevelopment Economics.** Vol . 12 No 1-2p :59-73.

7) Mansur،yousf،**thejordan-euro parnership agreement and jordansAccessiob to the WTO** ،introduction and summary of effects،seminaron euro- Jordanian Associatione agreement ،organized byJBA،Amman،24-26 nov1997'.

8) Terpstra، v. and ravi sarthy، **1990 international marketing ،5th edition**، holt Rinehart and Winston، inc USA ،p،41.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	عنوان الملحق
1	الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس الشراكة فيما بين المجموعات الأوروبية والدول الأعضاء فيها ، من جهة واحدة ،والمملكة الأردنية الهاشمية ، من جهة اخرى.
	http://www.jeba.org.jo/Photos/Files/f7852b76-5668-4217-8cc6-1d82266d0a6b.pdf

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات الاقتصادية الأردنية الأوروبية

التطور التاريخي للتعاون الاقتصادي بين الأردن والاتحاد الأوروبي

تطورات العلاقات الاقتصادية بين الأردن والدول الغربية الأوروبية كل على حدة ، فقد لعبت دوراً هاما في التبادل التجاري بين الطرفين حيث تعود إلى عقد الخمسينات من القرن العشرين أذا بلغت المستوردات الأردنية من ألمانيا الاتحادية في عام 1956 حوالي 6 مليون دينار أي ما نسبته 1،12% من إجمالي المستوردات ، أما العلاقات الأردنية – البريطانية لعبت دورا هاما في التبادل التجاري بين البلدين ، وقد شكلت المستوردات من بريطانيا في عام 1967 حوالي 2،12% من إجمالي المستوردات الأردنية بينما شكلت المستوردات من بقية الدول الأوروبية 22% من إجمالي المستوردات الأردنية .(ولعلو، 1982). ويرتبط الأردن مع دول الاتحاد الأوروبي بعلاقات اقتصادية وتجارية ومالية منذ سنوات ، ولقد توجت هذه العلاقات بتوقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني في 1977/1/28م منظمة لكامل سبل التعاون والإجراءات الضرورية لتحقيق ذلك .ولقد جاء في المادة الاولى من الاتفاقية الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (الوثيقة الختامية) أن هدف هذا الاتفاق بين الأردن والمجموعة هو ترويج التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأردنية والمساعدة في تقوية العلاقات بين الطرفين.

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني : .(الأحمد ، 1998)

هدفت الاتفاقية المعقودة بين الأردن والمجموعة الأوروبية ، وكما جاء في المادة (4) منها إلى ما يلي :-

1- مساهمة المجموعة في الجهود التي يبذلها الأردن في تنمية انتاجه والبنية التحتية لاقتصاده من أجل تنويع كيأنه الاقتصادي .وهذه المساهمة يجب ان ترتبط على وجه الخصوص بتصنيع الأردن وتحديث قطاع زراعته .
2- التعاون الصناعي بهدف زيادة الانتاج الصناعي الأردني بواسطة إجراءات لتشجيع مساهمة المجموعة في تنفيذ برامج التنمية الصناعية الأردنية.
3- المساعدة في ترويج تسويق المنتجات التي يصدرها الأردن إلى دول المجموعة. التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا ،حماية البيئة والتعاون في قطاع الصيد.
4- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار بما يخدم اهتمامات الطرفين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- مساهمة المجموعة في التنقيب عن الموارد الأردنية و انتاجها وتصنيعها.

البروتوكولات المالية و الفنية: للفترة 1977-1997 .(الأحمد،1998)

قامت الحكومة الأردنية بعد توقيع الاتفاقية مع المجموعة الأوروبية ومنذ عام 1977م وحتى الان بالتوقيع على أربعة بروتوكولات نظمت المساعدات المالية المقدمة من المجموعة إلى الأردن، وهذه البروتوكولات خاصة بالدعم المتعلق بالموضوعات الاقتصادية والمالية والفنية والتي ساهمت في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبصورة عامة تغطي مدة كل بروتوكول خمس سنوات ، وغالبا ما تناسب الفترة الزمنية لهذه البروتوكولات الاربعة ومنذ عام 1977م وحتى عام 1997م على ما مجموعه (329) مليون وحدة نقد أوروبية ، أي ما يعادل حوالي (430) مليون دولار أمريكي. لقد ساهم الاتحاد الأوروبي إضافة إلى المساعدات والقروض المالية في دعم ميزان المدفوعات الأردني لمواجهة الضغوط الاستثنائية في الاعوام الاخيرة.وبلغت هذه المدفوعات في عام 1996م حوالي (100) مليون وحدة نقد أوروبية أي ما يعادل (130) مليون دولار أمريكي .كما بلغ مجموع ما قدمته المجموعة الأوروبية من مبالغ على شكل هبات إلى الأردن (116) مليون وحدة نقد أوروبية وشكلت نسبتها (3،35%) ، والقروض بشروط ميسرة (15) مليون وحدة نقد أوروبية نسبتها (6،4%) ، اما القروض الميسرة من بنك الاستثمار الأوروبي فبلغ مجموعها (198) مليون وحدة نقد أوروبية وشكلت نسبتها (1،60%) من المجموع الكلي.

ولقد قام الاتحاد الأوروبي ومن مصادر مالية خارج نطاق البروتوكولات بتقديم قرضين للأردن وبقيمة (45) مليون وحدة نقد أوروبية لتمويل مشروعي الاتصالات الاول والثاني .كما قدم الاتحاد منحتين الاولى وقيمتها (80) مليون وحدة نقد أوروبية لدعم برنامج التصحيح الاقتصادي والمنحة الثانية قيمتها (150) مليون وحدة نقد أوروبية في أعقاب حرب الخليج .

أما بالنسبة للتعاون الاقتصادي بين الأردن والاتحاد الأوروبي (المجلس الأوروبي سابقا) ،فقد بدأ في بداية عقد السبعينات وخاصة عندما وقع الأردن اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني في عام 1977م وقد هدفت هذه الاتفاقية إلى ترويج التعامل الشامل بين الطرفين من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأردنية والمساعدة في تقوية العلاقات بين الطرفين .

بعد توقيع الاتفاقية المذكورة مع المجموعة الأوروبية ومنذ عام 1977 وقعت الحكومة الأردنية أربعة بروتوكولات نظمت المساعدات المالية المقدمة من المجموعة الأوروبية إلى الأردن ، وقد كانت هذه البروتوكولات خاصة بالدعم المتعلق بالموضوعات الاقتصادية والمالية والفنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وساهمت في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وبشكل عام تغطي مدة كل بروتوكول خمس سنوات،وقد حصل الأردن خلال البروتوكولات الأربعة منذ عام 1977 وحتى عام 1997 على 329 مليون وحدة حسابية أوروبية أي ما يعادل (430) مليون دولار أمريكي . كما ساهم الاتحاد الأوروبي إضافة إلى المساعدات والقروض المالية في دعم ميزان المدفوعات الأردني ما مجموعة 116 مليون وحدة نقد أوروبية على شكل هبات بلغت نسبتها 35.3% وبلغت نسبة القروض السهلة 6،4% أما القروض الميسرة فقد بلغ مجموعها 198 مليون وحدة نقد أوروبية وشكلت نسبتها 1،60% من المجموع الكلي .

وفيما يلي نبذة عن البروتوكولات ألأربعة للفترة 1977 - 1997 :

البروتوكول الأول: 1977-1981

تم توقيع هذا البروتوكول بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي بعد توقيع اتفاقية التعاون بين الطرفين وقد غطى هذا البروتوكول الفترة 1977- 1981م حيث بموجبه منح المملكة الأردنية الهاشمية 48 مليون دولار أمريكي ، وقدمت المجموعة الأوروبية من خلال هذا البروتوكول 66 فرصة تدريبية في المجالات المختلفة و 37 خبير مختص في الخدمات المتعلقة حول التنمية التي شملتها القطاعات التي استفادت من دعم هذا البروتوكول.

البرتوكول الثاني 1982-1986

وقع هذا الاتفاق في 10 حزيران عام 1982 وأصبح ساري المفعول من 1983/1/1 ، وقد غطى الفترة الواقعة مابين 1982-1986 م ، وقد قدم الاتحاد الأوروبي ما مجموعه 6،75 مليون دولار أمريكي ، وقد تم التركيز على دعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الواردة في الخطة الخمسية 1981-1985م.

البروتوكول الثالث 1987-1991

وقعت الحكومة الأردنية مع الاتحاد الأوروبي البروتوكول المالي الثالث للتعاون الاقتصادي والفني والذي خصص بموجبه الاتحاد الأوروبي 100 مليون وحدة حسابية أوروبية ، وقد أنفقت هذه المبالغ خلال السنوات 1987-1991 ، وشملت مشروعات البروتوكول الثالث قطاعات الزراعة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا والصحة والمياه والري وإعداد الدراسات الخارجية بالمشروعات الكبيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البروتوكول الرابع 1992-1997

خصص هذه البروتوكول ما مجموعه 126 مليون وحده حسابية أوروبية كما قدم الاتحاد الأوروبي البروتوكول الرابع مبالغ مالية لدعم برنامج التصحيح واعادة الهيكلة التي تبنته الحكومة الأردنية حيث قدم الاتحاد الأوروبي مبالغ مالية عامي 1992،و 1993 وكذلك خلال عامي 1994 و 1995 وبلغ مجموع هذه المبالغ 10 مليون و 5 مليون وحدة أوروبية على التوالي ، كما حصل الأردن خلال هذا البرتوكول على 46 مليون ليكون من بنك الاستثمار الأوروبي إضافة إلى 2 مليون ايكو لتسهيلات رأس المال المخاطر .

التعاون المالي خارج البروتوكولات المالية :

لم يقتصر التعاون الاقتصادي بين الأردن والاتحاد الأوروبي على البروتوكولات الأربعة السابقة الذكر ، فقد قدم الاتحاد الأوروبي للأردن مبالغ إضافية لدعم الاقتصاد الأردني وذلك من خلال دعم القطاعات الإنتاجية والخدمية ودعم برنامج التصحيح الاقتصادي ، سواء على شكل منح نقدية أو عينية وفيما يلي نبذه موجزة عن أهم مجالات التعاون. دعم برنامج التصحيح الاقتصادي وإعادة الهيكلة في الاقتصاد الأردني حيث قدم الاتحاد الأوروبي في عامي 1992، 1993 ما مجموعه 50 مليون وحده نقد حسابية أوروبية كهبة إلى الأردن لدعم برنامج التصحيح الاقتصادي وإعادة الهيكلة ، وجاء هذا الدعم بعد حرب الخليج الثانية التي أثر ت بصورة مباشرة على الاقتصاد الأردني.

كما كان هنالك مساعدات قدمت عن طريق الوكالا الملكية في المملكة المتحدة ضمن برنامج المستوردات ،كما قدم الاتحاد الأوروبي ما مجموعه 30 مليون وحده نقد حسابية أوروبية خلال عامي 1994 ، 1995 وقدم أيضاً مبالغ إضافية خلال نفس العامين لدعم التوجهات الخاصة بالتنمية الاجتماعية وإنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي

أنشطة المنظمات غير الحكومية :

قام الاتحاد الأوروبي بتقديم العون المالي إلى اللجنة الوطنية للسكان وقد بلغت قيمة المعونات 220 ألف وحدة أوروبية لدعم قدرات اللجنة و إمكانياتها الفنية وكذلك ساهم الاتحاد الأوروبي بتمويل برامج حماية وتنظيم الأسرة ضمن برنامج الخدمات التخطيطية للعائلة في جنوب وشرق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول البحر المتوسط ، كما مول الاتحاد الأوروبي البرامج الهادفة لتحسين إنتاجية وإمكانية الخدمات الصحية بحوالي 11 مليون وحدة حسابية أوروبية .

ومن المشاريع التي حققها الأردن على هامش العلاقات الاقتصادية والسياسية حتى عام 1997

1) المعونات الغذائية

حيث قدم الاتحاد الأوروبي معونات غذائية للأردن في عام 1994 من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الكنائس العالمية.

ويوجد أربع شبكات للتعاون اللامركزي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والتي استفاد منها الأردن وتعرف ب

(MEDIA)،MED-CAMPUS،MED-INVEST MED-URBS،MED

هذا بالإضافة إلى دعم برنامج التعاون حيث تم توقيع اتفاقية التعاون لدعم شبكة المعلومات الخاصة بالمستثمرين مع مؤسسة تنمية الصادرات ، وكذلك تم دعم مشروعات مع البنك العربي والخاصة بالمؤسسات الأردنية التمويلية. وقد كانت الفعاليات الخاصة بالشراكة الأوروبية المتوسطية والتي عقدت في عمان في الفترة الواقعة ما بين 12-14 تموز 1997 ومن أهم الأنشطة التي تناولتها مجالات التعاون الخاصة بشبكة التعاون اللامركزي مع الأردن.

كما دعم الاتحاد الأوروبي خلال مباحثات السلام في الشرق الأوسط مجموعة العمل الخاصة بالتنمية خلال اجتماعها في باريس 29-1992/30 وذلك من خلال تمويل الاتحاد الأوروبي تأسيس شبكة التعاون الخاصة بالجامعات والبلديات بين بلدان المنطقة وبلدان الاتحاد الأوروبي.

1) بنك الاستثمار الأوروبي:

وقع الأردن وبنك الاستثمار الأوروبي عام 1994 على قرضين قيمتيهما 45 مليون وحدة حسابية أوروبية لدعم الاقتصاد الأردني ضمن برنامج التعاون الأقليمي المتوسطي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) النشاطات الثقافية و الإعلامية

موّلت البعثة الأوربية الموجودة في عمان عام 1994 عدد من الأنشطة الثقافية والإعلامية سواء على مستوى النشرات الإعلامية أو التزويد بأجندة المكاتب وكذلك التعريف بالبلدان الأوروبية الأعضاء في الاتحاد ، وزيادة الوفود الصحفية الأردنية إلى العواصم الأوروبية.

3) الأنشطة الأخرى :

اهتم الاتحاد الأوروبي بمشروعات المياه والري والصرف الصحي وقدم مبالغ نقدية من خلال البروتوكولات الأربعة السالفة الذكر بلغ مجموعها 683،71 مليون وحدة حسابية أوروبية أي ما نسبته 8،21% من مجموع ما قدمه الاتحاد الأوروبي من مساعدات مختلفة. سواء المنح والقروض الخاصة وقروض بنك الإنماء الأوروبي.

4) الاستثمارات الأوروبية في الأردن

على الرغم من التسهيلات التي تقدمها الحكومة الأردنية والحوافز من خلال إصدار قانون تشجيع الاستثمار إلا أن حجم الاستثمارات الأوروبية لا تزال أدنى من الحد المرغوب فيه ، فالاستثمارات الأوروبية محدودة جدا وتنحصر في بعض الصناعات والبنوك وشركات التأمين ، وتتوفر الرغبة لدى رجال الإعمال الأوروبيين في زيادة استثماراتهم في الأردن وعلى الأخص بعد التوجه نحو سياسة الخصخصة .

5) التعاون في مجال السياحة

يشكل السواح الأوروبيين ما يقرب من 55 - 60% من إجمالي عدد السواح الدوليين وتعتبر أسواق الاتحاد الأوروبي من أهم الأسواق بالنسبة للسياحة الأردنية وتشير الإحصائيات إلى تزايد أعداد الإفراد والأفواج السياحية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الثانية اتفاقية برشلونة:

لقد كانت الرغبة في عقد مؤتمر برشلونة وإنشاء اطار للشراكة تتبع اساسا من التقاء تغيرات هيكلية بالنسبة للأوروبيين على مستوى النظام العالمي والنظام الفرعي الأقليمي ، فعلى المستوى النظام العالمي فرض مفهوم السلام الامريكي على المنطقة وخصوصا بعد تحول تفوقها إلى هيمنة بانتهاء الحرب الباردة وظهر ذلك بإنتاج سياسة المسارين الاول : وجود عسكري امريكي لم يسبق له مثيل في الخليج العربي بحجة تحقيق السلام خصوصا بعد حرب الخليج الثانية ، والثاني مؤتمر مدريد وعملية السلام تحت رعاية امريكية وبالتالي وجدت دول اوروبا أنها خارج هذه التحركات وان الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لامتلاك مقدرات المنطقة العربية.

عقد في برشلونة خلال اليومين 27 و 28 تشرين الثاني 1995 م المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي الذي يضم (15) دولة هي أعضاء الاتحاد الأوروبي و (12) دولة متوسطية منها ثماني دول عربية مطلة على البحر المتوسط (أو في عداد ذلك) و أربع دول غير عربية هي تركيا وقبرص ومالطا و إسرائيل.وحضرت بصفة مراقب جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي ومنظمات أقليمية ودولية اخرى.وقد أعدت لجنة الاتحاد الأوروبي مسودة ميثاق تعاون بين المنطقتين جرى بحثه خلال المؤتمر وصدر بصيغته النهائية في 28 تشرين الثاني 1995م، ويمثل ميثاق برشلونة اساساً ومنطلقاً لتعاون شامل اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي بين منطقتين هما الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المذكورة.

وتشمل الشراكة الأوروبية المتوسطية المقترحة والتي وردت في اعلان برشلونة على ثلاث جوانب رئيسية هي :-

1- الجانب السياسي والأمني :

أن تستند الشراكة على احترام كل دولة لحقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون وحماية الحريات العامة والتعددية السياسية ، ومراعاة علاقات الجوار الحسنة بين الدول بما في ذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حقوق السيادة ووحدة أراضي كل دولة وعدم استخدام القوة في تسوية المنازعات ، ومقاومة الارهاب والجريمة والمخدرات والالتزام بالحد من التسلح و اتخاذ إجراءات بناء الثقة الأزمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الجانب الاقتصادي:

أن تستند الشراكة على اقامة منطقة اقتصادية أوروبية متوسطية بحيث تصل إلى منطقة تجارة حرة تدريجيا بحلول عام 2010م ، واتخاذ الإجراءات الاقتصادية التصحيحية التي اتفق عليها مع صندوق النقد الدولي ، وتشجيع القطاع الخاص على العمل والاستثمار والإنتاج والتعاون في مجالات البيئة والطاقة وصيد الأسماك والزراعة وتحديث البنية التحتية والتعاون في الإحصاءات والتنمية والتطوير والتكنولوجيا.

3- الجانب الاجتماعي والإنساني

أن تعتمد الشراكة على تفاعل المجتمعات المدنية والمنظمات والهيئات المختلفة في البلدان الأوروبية المتوسطية .وأن تعطى الأولوية في هذا التعاون لمجالات التربية والتعليم والتدريب والتنمية الاجتماعية ، وتقليص ضغوط الهجرة ،ومقاومة المخدرات والإرهاب والجرائم الدولية والتعاون في القضاء وفي مقاومة التمييز العنصري والفساد وفي تنمية العلاقات الثقافية والصحية وقضايا الشباب.

وقد خصص الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية مبلغا يقارب ستة مليارات دولار من ميزانيته لتنفيذ هذه التوجهات بالإضافة إلى قروض من بنك الاستثمارالأوروبي بنفس المبلغ وذلك للسنوات الخمس 1995م - 1999م . وواصل الاتحاد الأوروبي مخصصاته الإنمائية بعد ذلك.

وفي 16 نيسان 1997م وقعت المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي في مالطا بالأحرف الاولى على اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية وجرى الاحتفال بتوقيعها رسميا في 11/24/ 1997م .

وتعتبر اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي شبيهة في الاتفاقية التونسية ، وكذلك اتفاقية الشراكة المقترحة بين مصر والاتحاد الأوروبي ، فيما عدا بعض التفاصيل الفنية وقوائم السلع الملحقة بها . (عبد الجابر،1996).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الثالثة اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية :

تم توقيع الاتفاقية بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي على اتفاقية الشراكة بتاريخ 1997/11/24م من أجل تحقيق تنمية العلاقات الاقتصادية والتعاون في القطاعات المختلفة ، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2002/5/1م (وزارة التخطيط والتعاون الدولي).

وتهدف الاتفاقية إلى (وزارة الصناعة والتجارة :2003):

تعفى الصادرات الأردنية المصدرة للدول الأوروبية من كافة الرسوم الجمركية والضرائب ،وفي المقابل يقوم الأردن بإعفاء مستورداته من الرسوم الجمركية والضرائب بشكل تدريجي باستثناء قائمة محددة من المنتجات تقع اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية في 97 مادة بالإضافة إلى سبعة ملاحق.لكن سيتم الحديث عن الجوانب الاقتصادية فقط في متن الرسالة اما الجوانب الاخرى وتفاصيل الاتفاقية الكلية في الملحق رقم (1) وقد وردت الأهداف الرئيسية للاتفاقية في المادة الأولى منها كما يلي : .(وزارة التخطيط ،2000)

1- تهيئة الإطار الملائم للحوار السياسي الذي يسمح بتطوير علاقات سياسية متكافئة حميمة بين الطرفين.
2- تحرير تجارة السلع والخدمات من الرسوم الجمركية والقيود الكمية من خلال منطقة تجارة حرة مدتها 12 عاماً
3- رعاية تنمية علاقات اقتصادية و اجتماعية متوازنة بين الفريقين .
4- تحسين ظروف المعيشة والعمل ، وتعزيز الإنتاجية والاستقرار المالي.
5- تشجيع التعاون الإقليمي بهدف تثبيت التعايش السلمي والاستقرار السياسي والاقتصادي.
6- تطوير التعاون في مجالات أخرى ذات إهتمام متبادل.

وأما المادة الثانية من الاتفاقية ، فقد ركزت على ان تقوم العلاقات بين الفريقين وكافة أحكام الاتفاق بحد ذاته على مبدأ إحترام الديمقراطية ، وحقوق الإنسان الأساسية ، كما هي مبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والتي ترشد سياستها الداخلية والدولية وتشكل عنصراً رئيسياً لهذا الاتفاق.

وتعتبر الاتفاقية غير محددة المدة ، ولكن يمكن لاي من الفريقين نقض الاتفاقية عن طريق إشعار الطرف الأخر ، وينتهي مفعول الاتفاقية بعد ستة أشهر من الإشعار بالرغبة في إنهائها. وقد شملت الاتفاقية سبعة مجالات (محاور) رئيسية نعرض منها الجوانب الاقتصادية وهي:-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- حرية حركة البضائع :-

تنص الاتفاقية المقترحة على إقامة منطقة تجارة حرة بعد فترة انتقالية مدتها اثنتا عشرة سنة أي في مدة أقصاها 2010م بحيث تعفى السلع الصناعية الوطنية من جميع الرسوم الجمركية ، والرسوم والضرائب الاخرى لدى استيرادها من قبل الطرف الاخر. وتم إعفاء السلع الصناعية أردنية المنشأ فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، بينما يقوم الأردن بإجراء التخفيضات الجمركية تدريجيا ووفق قوائم متفق عليها من السلع الصناعية الأوروبية بحيث تم اعفاؤها جميعاً في نهاية الفترة الانتقالية . ولا يجوز لأي طرف فرض رسوم جمركية على مستورداته من الطرف الأخر.

وفيما يلي ترتيب التخفيضات الجمركية :

1- تلغى الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية المستوردة من الاتحاد الأوروبي الواردة حسب جدول زمني يبدأ بعد السنة الرابعة لتنفيذ الاتفاقية بنسبة 10% وينتهي بعد السنة الثامنة .

2- تلغى الرسوم الجمركية على المستوردات من الاتحاد الأوروبي حسب جدول زمني يبدأ من تنفيذ الاتفاقية بنسبة 80% وينتهي بعد اربع سنوات من ذلك .

3- تلغى الرسوم الجمركية على المستوردات من الاتحاد الأوروبي حسب جدول زمني يبدأ بعد السنة الرابعة من تنفيذ الاتفاقية بنسبة 10% وينتهي بعد اثنتي عشرة سنة من ذلك.

4- بالنسبة للسلع الأخرى ، سيتم إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المماثلة بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

ويحق للأردن الاستمرار في حماية بعض المنتجات الصناعية بعد انقضاء الفترة الانتقالية.أما بالنسبة للسلع الزراعية فيلتزم الطرفان بتحقيق حرية أكبر من السابق في التبادل التجاري الخاص بهما ، علما بان الاتحاد الأوروبي يسعى لحماية المنتجات الزراعية التي تنتجها الدول الأعضاء فيه .ومع ذلك فسيتم تحديد السلع الزراعية المحررة من قبل الاتحاد الأوروبي بموجب بروتوكول وقد تقدم الأردن بطلب إعفاء 152 سلعة زراعية أردنية من القيود التجارية الأوروبية. ويبدو أن هذه القائمة خفضت بعد ذلك إلى 82 سلعة. وسيعيد الطرفان النظر في بداية 2002 م في تجارة السلع الزراعية بهدف تحقيق أكبر في تجارتها .كما تم استثناء القائمة التالية من السلع الصناعية الأوروبية من التحرير:

- السجائر.
- المشروبات الكحولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- السيارات المستعملة.
- رب البندورة.
- الألبسة المستعملة.
- 25% من الملابس.
- 50% من الأثاث والأحذية والسجاد.

ومن الجدير بالذكر ، أن إقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي لا تحول دون أقامة اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة بين الأردن ودول أخرى إلا إذا أدت الأخيرة إلى تغيير الترتيبات التجارية الواردة في الاتفاقية المقترحة . كما يجوز لأي طرف ، أن يتخذ الإجراءات المسموح بها بموجب اتفاقية الجات ضد سياسة الإغراق التي يطبقها الطرف الأخر.

ويجوز لأي طرف ، في حالة تعريض بعض إنتاجه لضرر شديد نتيجة منافسة المستوردات أو لصعوبات شديدة للتصدير ، أن يزود لجنة الشراكة بجميع المعلومات المناسبة وأن يطالب اتخاذ الإجراء المناسب.كما لا تستبعد الاتفاقية اتخاذ أي طرف إجراءات تجاه الاستيراد و التصدير أو الترانزيت على أساس الآداب العامة أو السياسة العامة ،أو الأمن العام ، أو غير ذلك من إعتبارات عامة بشرط آلا يؤدي تطبيق تلك الإجراءات إلى أي تمييز بحق المنتجات .(عبد الجابر،1996).

2- حق تأسيس الشركات وتقديم الخدمات :

تنص الاتفاقية على معاملة كل من الاتحاد الأوروبي والأردن للطرف الأخر على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (هو مبدأ عدم التفرقة والتمييز حيث تمنح الأطراف المتعاقدة بعضها بعضاً المعاملة التفصيلة التي تعطى إلى أي قطر أخر عند تطبيق وتحميل رسوم و تعرفات الاستيراد والتصدير).(منصور ،1997) بالنسبة لتأسيس الشركات والخدمات والوارد في اتفاقية الجات ويستثنى من هذه الاتفاقية شركات الملاحة الجوية والبحرية.وتحدد الاتفاقية قائمة ببعض الأنشطة. وتحدد الاتفاقية قائمة ببعض الأنشطة التي تتحفظ فيها بعض دول الاتحاد على منح الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوربي حق تأسيس الشركات أو الخدمات في هذه الأنشطة .وتتمثل هذه الأنشطة ، في قطاعات التعدين ، صيد الأسماك ، العقارات ، الإذاعة والتلفزيون ، خدمات الاتصالات ، الزراعة ودور النشر.كما تضم قائمة بالأنشطة التي يمنع فيها الأردن دول الاتحاد الأوروبي من تأسيس شركات فيها داخل الأردن ،أو يمنع شركات دول الاتحاد الأوروبي من فتح فروع لها في الأردن ، وذلك وفقا لقانون تشجيع الاستثمار الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- المدفوعات ورأس المال والمنافسة:

تنص الاتفاقية على ما يلي :- .(يوسف،1997)

أ-حرية حركة رأس المال للعمليات الجارية منذ بدء سريان اتفاقية الشراكة ، وذلك بما يتفق والتزامات كل طرف في ظل اتفاقية صندوق النقد الدولي.

ب-حرية حركة رأس المال للاستثمار المباشر بين الطرفين ، وإعادة تحويله ، وما ينشأ عنه من ارباح مع إبقاء حركة راس المال الأردني للاستثمار غير المباشر في أوروبا خاضعا للتشريعات الأردنية المعمول بها ، إلى ان يتم الاتفاق بين الطرفين على التحرير الكامل لحركة رأس المال بينهما.

ج- يحق لكل طرف ، اذا اقتضت الضرورة ، أن يفرض إجراءات تقيدية لمدة ستة أشهر على حركة راس المال ، اذا نشأ عنها أو كانت تهدد بأن ينشأ عنها صعوبات جدية لإدارة السياسة النقدية واستقرار سعر الصرف.

د- يحق للطرف الذي يواجه ميزان مدفوعاته صعوبات جدية العودة لفرض إجراءات تقييدية وفقا لاتفاقية الجات ، واتفاقية صندوق النقد الدولي ، بالحد الادنى الضروري لمعالجة الموقف ، مع الالتزام بإعلام الطرف الاخر بهذه الإجراءات ، وتقديم جدول زمني لأزالتها وذلك بالسرعة الممكنة.

ه- يقدم الاتحاد الأوروبي مساعدة مالية للأردن لدعم ميزان مدفوعاته في حالة تعرضه للمصاعب ، خاصة وأن مواصلة التزام الأردن بتنفيذ برامج التصحيح الهيكلي قد تؤدي إلى حاجة الأردن لمساعدات طارئة لمواجهة احتياجات غير متوقعة نتيجة التحرير المطرد للاقتصاد الوطني.

و- تحدد الاتفاقية الشروط الخاصة بمنع الممارسات الاحتكارية والممارسات الاغراقية .

ز- تنص الاتفاقية على التعديل التدريجي للشركات الاحتكارية المملوكة للدولة ذات الطابع التجاري بحيث تقوم الحكومة الأردنية بعدم تجديد الإمتياز الممنوح للشركات بعد إنتهاء مدتها القانونية.

ح- تنص الاتفاقية على التحرير التدريجي للعطاءات الحكومية بحيث يتم في نهاية الفترة التي يتم الاتفاق عليها من خلال المشاورات في مجلس التعاون على عدم التمييز بين الشركات الأردنية والشركات في الاتحاد الأوروبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- التعاون الاقتصادي:-

تستهدف الاتفاقية تدعيم التعاون الاقتصادي بين الطرفين ، بما يقوي من جهود الأردن في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة .وعليه فان هذا التعاون سيغطي المجالات التالية :

1. الأنشطة التي ستتأثر نتيجة لتحرير التجارة بين الأردن والاتحاد الأوروبي.
2. المجالات التي ستحقق نموا وفرص عمل ، وتقرب اقتصاديات الطرفين من بعضهما.
3. كل ما يمكن أن يقوي التكامل الاقتصادي في المنطقة.
4. حماية البيئة والتوازن البيئي.

5- التعاون المالي:-

من أجل تحقيق أهداف هذه الاتفاقية ، سيقدم الاتحاد الأوروبي موارد مالية للأردن ، كما سيتعاون الطرفان على تسهيل الإجراءات اللازمة لإصلاح الاقتصاد الأردني ، وتطوير بنيته التحتية وتشجيع الاستثمار الخاص ، وتدعيم سياسات التصحيح الاقتصادي ، ومتابعة الاثار الناتجة عن تحرير التجارة على الصناعة الأردنية ، وميزان مدفوعاتها . وقدم الاتحاد عام 1996م مبلغ 100مليون وحدة أوروبية كجزء من تلك الموارد المالية .(عبد الجابر،1997)

قواعد المنشأ :-

كل اتفاق يتبادل فيه بلدان أوأكثر إعفاءات أو تخفيضات ، يحتاج إلى تحديد الشروط التي يجب توفرها في السلع كي تعتبر من إنتاج البلد العضو الذي يصدرها ، وبالتالي كي يستفيد في البلد العضو الذي يستوردها من المعاملة التفضيلية التي ينص عليها الاتفاق . وتسمى هذه الشروط "قواعد المنشأ ". ولكن الحديث عن قواعد المنشأ ، لابد من التمييز بين مصطلحين رئيسيين هما:

تعريف بلد المنشأ:-

ويعني البلد الذي انتجت فيه السلع ،أو صنعت وفقا لمعايير منصوص عليها بغرض تطبيق التعرفة الجمركية ، أو القيود الكمية ، أو أية إجراءات أخرى مرتبطة بالتجارة .

تعريف قواعد المنشأ:

هي الإحكام المحددة المأخوذة من التشريع المحلي ، أو الاتفاقيات الوطنية المطبقة من قبل بلد ما لتحديد منشأ السلع .ولبيان أهمية قواعد المنشأ ، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن السلعة تمرعادة بعدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراحل إنتاج أو تصنيع قبل أن تصل الى حالتها النهائية . وكل مرحلة تدخل عليها تحويلا ماديا ، وبالتالي تزيد قيمتها في السوق فتكسبها "قيمة مضافة "ويحدث أحيانا ، أن تتم جميع عمليات التحويل التي تمر بها السلعة في بلد واحد هو البلد الذي يصدرها ، وفي مثل هذه الحالة ، تعتبر السلعة من إنتاجها بالكامل ، أما القيمة المضافة التي تولدت داخل هذا البلد فيطلق عليها " القيمة المضافة المحلية " وفي هذه الحالة تساوي (100%) من سعر السلعة.غير أن عمليات التصنيع والتحويل التي تمربها السلعة ، تتوزع غالبا على عدة بلدان ، وفي مثل هذه الحالة ،نجد أن بعض عمليات التحويل المادية التي مرت بها السلعة يكون قد تم في البلد الذي يصدرها،وأن نسبة القيمة المضافة المحلية المولودة في هذا البلد تساوي نسبة معينة من سعر السلعة .الشروط التي يجب توفرها في السلعة كي تعتبر من انتاج البلد الذي يصدرها هي ما تحدده قواعد المنشأ ، والواجب يرتكز ولو ضمنا على القيمة المضافة ، أو معيار درجة التحويل أو على الاثنين معا.

هناك نوعين من قواعد المنشأ:

القواعد العادية (غير التفضيلية)

قواعد المنشأ التفضيلية.

1- القواعد العادية (العامة) :

هي تلك القواعد الموضوعة لتطبيق سياسات تجارية لكافة السلع المستوردة من غير الدول التي ترتبط معها البلد باتفاقيات (تفضيلية)، وهذه القواعد توضع من قبل كل دولة على حدة ، وقد تختلف من دولة إلى أخرى وتكون الغايات الرئيسية التي توضع من أجلها ما يلي:

أ. للتميز في المعاملة بين الدول الأولى بالرعاية وغيرها من باقي الدول.

ب. مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية.

ج. الإجراءات الوقائية.

- إجراءات وقائية ضد التهديد لصناعة ناشئة أو صناعة محتملة.
- منع استيراد سلع لغايات صحية.
- إجراءات تميزية ، مثل إجراء حظر على سلع دولية معينة.

د. القيود الكمية والحصص التعريفية.

ه. أحصاءات تجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- قواعد المنشأ التفضيلية :

هي تلك القواعد التي تمثل جانبا معينا من إجراءات المبادلة التجارية على أساس تفضيلية .وتحدد الشروط المفروضة لتطبيق التعريفة الفضلى على السلع المنتجة في الدول المرتبطة باتفاقيات ثنائية تسمح بتدفق السلع بين الدول المرتبطة بالاتفاقات التفضيلية إلى أسواقها ، بنفس الشروط دون أيه قيود أو عوائق.ويمكن القول ، أن اتفاقية تسهيل التبادل التجار مع الاتحاد الأوروبي ، قد وضعت لافادة سلع البلد المتعاقد من الإعفاء في البلد الثاني المتعاقد معه ، شرط أن تكون هذه السلعة قد أنتجت بالفعل في البلد الأول ، أي اكتسبت صفة المنشأ.

قواعد المنشأ في مشروع اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي

لقد أعد الاتحاد الأوروبي ، قواعد منشأ خاصة لتبادل المعاملة التفضيلية بينه وبين شركائه ووردت هذه القواعد في بروتوكول خاص يقسم إلى ثمانية أقسام أهمها:

القسم الاول :

الذي يحدد الشروط اللأزمة لإضفاء صفة المنشأ على المنتجات.

القسم الثاني:

الذي يمنع رد الرسوم الجمركية أو عدم استيفائها من المدخلات المستوردة من خارج الاتحاد أما ما يتعلق بالقسم الثاني ، فيتضمن تحديدا لمفهوم " السلع المنتجة كليا في بلد ما "والتي تعتبر حتما من منشئيه ، وقد أدرجت السلع التي ينطبق عليها هذا المفهوم ضمن (11) فئة منها:

- المنتجات المعدنية أو الخام التي تستخرج من أرضه ومياهه.
- المنتجات الزراعية التي تجنى ،أو تحصد فيه.
- الحيوانات التي تولد وتربى فيه ، ومنتجات تلك الحيوانات .
- منتجات الصيد البحري ، والمنتجات البحرية الاخرى ، التي تستخرج من أعالي البحار بواسطة سفنه.

كما عالج البرتوكولات وضع المنتجات التي تدخل في تكوينها مواد أو عناصر غير منتجة في الاتحاد أو الأردن ، فنص على إمكانية إضفاء صفة المنشأ عليها ، إذا كانت المواد أو العناصر قد مرت بعمليات أو معالجات تصنيعية كافية .ولذلك وضع الاتحاد لوائح سميت بقواعد المنشأ شملت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع السلع ، سواء كانت مشمولة في الاتفاقية أو مستثناة منها ، وقد أدرجت مقابل كل منها الشروط التي يعتبرها الاتحاد كافية لإضفاء صفة المنشأ على السلعة.

ان القواعد المذكورة ، تقوم على معايير مختلفة يمكن تصنيفها بشكل عام تحت أربعة معايير بحيث،تكسب صفة المنشأ بتوفر المعيار الخاص بها في الجداول وهذه المعايير هي :

المعيار الأول:

أن يكون المنتج قد تم الحصول عليه بالكامل من الاتحاد أو الأردن.ويقتصر هذا المعيار على المنتجات الزراعية والثروات الحيوانية.

المعيار الثاني:

أن تكون المكونات أو المواد الأولية المستخدمة في الأردن أو الاتحاد الأوروبي لتصنيع سلعة معينة ، تدخل في بنود تعريفية مختلفة عن البند الذي تندرج فيه السلع النهائية ، بحسب تعريفة النظام المنسق وعلى أساس أربعة أرقام ، باستثناء الأصناف التي تخرج بنود أخرى نتيجة عمليات تصنيع وتجهيز بسيط.

وهذا يعني ، أن المكونات تكون قد مرت بعمليات تصنيعية كافية لإضفاء صفة المنشأ على المنتج النهائي ،فالأثاث مثلا يقع في الفصل (94) من النظام المنسق ، يكتسب صفة المنشأ إن كانت جميع المكونات التي تدخل في تصنيعه من أخشاب ومسامير مستوردة من طرف ثالث ، لأن هذه المكونات تدخل في بنود جمركية مغايرة لبند الأثاث. إلا أن القاعدة المذكورة وأن كانت أساسية إلا أنها ليست مطلقة ، ولا تطبق إلا حينما يتبين أن السلعة المنتجة غير محدد لها قاعدة إستثنائية في دليل المنشأ ، إذ أن في هذه الحالة تطبق القاعدة الخاصة بالسلعة .

المعيار الثالث :

ويتعلق بإجراء عمليات تصنيعية معينة أو الانطلاق من مكونات معينة فالملبوسات المصدرة لا تكتسب صفة المنشأ ، إلا إذا تم التصنيع انطلاقا من الألياف وليس من الخيوط ، والألبسة غير المصدرة ، يجب صنعها انطلاقا من الخيوط وليس من النسيج وهذا يعني وجوب حصول عمليتين تحويليتين في البلد المصدر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعيار الرابع :

هو ألا تتجاوز قيمة المكونات غير المنتجة في الاتحاد ، أو الأردن والمستخدمة كمواد أولية في تصنيع المنتج ، نسبة معينة من سعر المنتج خارج المصنع ، بحيث تكون المكونات الأوروبية والأردنية ، هي وحدها المقبولة دون تحديد ، وذلك عملا بقاعدة التراكم الثنائي في المنشأ فالسيارة مثلاً ، لا يجوز أن تستخدم في تصنيعها مكونات أجنبية تتجاوز قيمتها (40%) من سعر السيارة خارج المصنع ، حتى يحق لها اكتساب صفة المنشأ ، والأدوية والصابون لا يجوز أن تتجاوز مكوناتهما غير الناشئة (المستوردة) (50% ، 40%) من قيمة الدواء أو الصابون.

أما **القسم الرابع** ، فقد نص على أن السلع التي يصدرها الأردن إلى الاتحاد والتي تصنع من مدخلات مستوردة من خارج الاتحاد،يجب أن يخضع في جميع الأحوال للرسوم السارية لكي تستفيد من الإعفاء في دول الاتحاد ، ولو كانت جميع الشروط المنصوص عليها في قواعد المنشأ متوفرة فيها.وهذا يعني ، أنه لا يجوز رد الرسوم إذا استوفيت عن المدخلات عند أستيردادها ، كما لا يقبل العمل تحت أوضاع معلقة للرسوم ، أو في مناطق حرة داخل الأردن في حالة إعادة التصدير إلى دول الاتحاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com